طبيعة الوزارة في عهد الدولة الغزنوية ٣٨٨هـ/٩٩٨م - ٤٣٢هـ/١٠٤٠م

احمد الجوارنه*
جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخص

كان تاسيس الدولة الغزنوية على يد سبكتكين الغزنوي سنة ٣٥١هـ/٩٦١م حدثاً سياسياً بارزاً في تاريخ الدول الاسلاميه في الشرق، ثم أضحت من الدول صاحبة النفوذ والقوة عندما تولى زعامتها السلطان محمود الغزنوي وولده السلطان مسعود (٣٨٨هـ-٤٣٢هـ/٩٩٨م- ١٠٤٠م) حيث تمكنا في خلال اثنتين واربعين سنة هي فترة عهدهم بالحكم من انشاء امبراطورية اسلامية مترامية الاطراف، استقطبت اهتمام الخلافة العباسية في بغداد، والخلافة الفاطمية في القاهرة ليمتد نفوذها على اجزاء عظيمة من الشرق، لبلاد ما وراء النهر وخراسان « نيسابور» وسجستان والهند وباكستان وافغانستان اذ انتظمت هذه البلاد بالحكومه الغزنوية.

والهدف من هذا البحث القاء الضوء على طبيعة النظام السياسي والاداري الذي امتازت به الدولة الغزنوية في الفترة المعنية بالدراسه، لاسيما طبيعة النظام الوزاري ودوره في نهضة الدولة وتقدمها، كما وتهتم هذه الدراسة في الكشف عن قيمة الوزراء واهمية الوزارة في نظام الحكم، آملين بان تكون قد اوضحت الاسلوب السياسي الذي تعاملت الدولة من خلاله مع منصب الوزارة، بالاضافة الى المكانة العالية للوزراء ودورهم السياسي الكبير في بناء الدولة وتطورها.

تقديم

يعتمد هذا البحث على دراسة تاريخ النظم الإدارية للدولة الإسلامية الغزنوية، التي تعتني بشخصية الوزراء ومدى نفوذهم وسلطاتهم في الحقل السياسي والإداري والثقافي والعسكري، آخذين بعين الاعتبار طبيعة العلاقات التي ربطت بين هؤلاء الوزراء

* استاذ مساعد في قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وبين سلاطين غزنة، مع الإهتمام بالأحوال والظروف التي كانت وراء نفوذ الوزراء وإرتقائهم ووراء عزلهم.

وهي محاولة للكشف عن طبيعة الوزارة من الناحية التطبيقية، دون البحث في النواحي النظرية كما قررها علماء السياسة الشرعية في الحضارة العربية الإسلامية كالماوردي والفراء وغيرهم، وذلك لإلقاء الضوء على الكيفية التي كان فيها الوزراء على علاقة وثيقة مع السلطان ورجالات الدولة من جهة، ومع عامة الناس من جهة أخرى.

وسلاطين الدولة الغزنوية مثل محمود الغزنوي (٣٨٨هـ/٤٢١هـ-٩٩٨/١٠٣٠م) ومسعود الغزنوي (٤٢١هـ/٤٣٢هـ-١٠٣٠م-١٠٤٠م) ليسوا أول من اتخذ من هذه النظم السياسية وسيلة للارتقاء بالدولة والنهوض بمؤسساتها الإدارية في الحضارة العربية الإسلامية على الرغم مما كانوا يتمتعون به من إستقلالية مطلقة عن نفوذ الخلفاء العباسيين، أضف الى ذلك قوتهم العسكرية ونفوذهم السياسي الواسع في شرق العالم الاسلامي، وليسوا كذلك، السابقون في وضع النظم السياسية، بل كانوا مقلدين للخلفاء العباسيين ومقتبسين عنهم غالب نظمهم السياسية والإدارية.

وثمة إعتبارات إقليمية وإدارية وسياسية لا يمكن للباحث التغاضي عنها أو تجاهلها، فالموقع، وتركيبة السكان وطبيعة الحكم مختلفة عما كانت عليه في الخلافة العباسية إلى حدٍ كبير، ومراعاة هذه الفوارق مطلب ضروري لدراسة أحوال الوزارة وأهميتها لدى سلاطين غزنة. فالوزارة في الدولة الغزنوية -بدون شك- إمتداد لمنجزات الخلافة العباسية، إلا أن إنفراد الدولة الغزنوية بنظام حكم مستقل يمتلك عناصر القوة والتجديد عمل على إبراز الوزارة بمظهر متميز ربما فاقت قدراً ومكانة وضع الوزارة والوزراء في عهد الدولة العباسية في الوقت الذي كانت فيه الوزارة في الدولة الغزنوية مقارنة مع الدولة العباسية والسامانية، مؤسسة متطورة إلى الحد الذي كان فيه الوزير صانعاً للقرار السياسي ومنظماً لمرافق الدولة الإقتصادية والإدارية والعسكرية وحتى الثقافية.

وأخيراً، هي محاولة للتعرف على الأسلوب السياسي للدولة الغزنوية في تعاملها مع

منصب هام من مناصب الدولة كالوزارة، ولتبيان واقع الوزراء ومكانتهم كونهم شكلوا نخبة سياسية حاكمة، شاركت في صياغة الأحداث وعملت على تطوير الدولة ونهضتها. وليس من هدف هذه الدراسة عقد مقارنة بين انظمة الدولة الغزنوية وبين النظم السياسية للدولة العباسية.

وزراء الدولة الغزنوية

تعود نهضة المؤسسة الإدارية للدولة الغزنوية، إلى ناحيتين، الأولى، ما لقيته هذه المؤسسات من رعاية مباشرة من قبل سلاطين الدولة، وتعاملهم مع أنظمتها على أساس يستند إلى الموضوعية والمنهجية في العمل السياسي، ومن ناحية ثانية، دور الوزراء البارز في العمل على تماسك الدولة وتطور مؤسساتها.

لقد تميزت الدولة الغزنوية عن غيرها من الدول الاسلامية الاخرى، بما امتلكته من رجالات الوزارة الأكفاء، الذين حازوا شهرة عالية وجعل بعض المؤرخين -كالميمندي- يعتبرونهم من أبرز وزراء الحضارة العربية الإسلامية، إلى جانب وزراء الدولة العباسية العظام[1] ، ورجوعاً للمصادر التاريخية التي اعتنت في تاريخ العهد الغزنوي، وجدنا ان هذه الدولة قد احتضنت اربعة من كبار الوزراء الذين ساهموا في نجاح الاسرة الغزنوية ببسط سيطرتها على الشرق الاسلامي، وتفانوا في خدمة هذه الدولة في شتى الحقول والميادين، وهم، العلاّمة ابو العباس الفضل بن احمد الاسفرائيني، واحمد حسن الميمندي، واحمد حسين بن ميكال الشهير "بـ حسنك"، والوزير احمد عبد الصمد.

واذا كان اصطلاح (الوزراء) يعني وجود تلك النخبة او الصفوة التي يستشيرها الخليفة (السلطان) او يستعين بها في تدبير امور السياسة والادارة سواء أكانت هذه المشاركة بالرأي ام بالعمل [عمر، ١٩٨٦:١٨] فقد احاط سلاطين غزنة انفسهم بتلك النخبة السياسية التي شاركتهم صنع القرار.

أولاً، العلامة أبو العباس الفضل بن أحمد الاسفرائيني

أول وزراء الدولة الغزنوية، ومن الذين خدموا هذا المنصب الوزاري الهام خدمة جليلة،

شخصية تمتعت بالنفوذ والسيطرة ثم غدت من اهم الشخصيات في الدولة، وحظيت باهمية بالغة، لكثرة نشاطه واعماله، الا أن المصادر التاريخية التي عالجت تاريخ العهد الغزنوي لا تسعفنا بمعلوماتها عن سيرة الوزير الفضل بن أحمد، لا سيما نشأته وتحصيله العلمي، مما جعل بدء حياته غامضاً الى حد كبير، في الوقت الذي اكتفت فيه بعض المصادر بالاشارة العابرة أن الاسفرائيني قد حاز منصب الوزارة منذ تأسست السلطنة الغزنوية على يد سبكتكين الغزنوي [البيهقي، ١٩٨٢:٦]، والد السلطان محمود الغزنوي.

ولا يستبعد أن يكون الوزير أبو العباس الاسفرائيني قد برع في فنون السياسية من خلال تجاربه السابقة مع الدولة السامانية التي خدمها في ايامه، ثم احتضنته الدولة الغزنوية [البدايوني: ١٩٢٤ حـ١ ص ١٤-١٥] ومنحته امتيازات سياسية بالغة الأهمية.

ويبدو لنا ان الأسرة الغزنوية كانت تقدر قرارات ملوكها، وتحافظ على منجزاتها القديمة، فبعد وفاة السلطان سبكتكين مؤسس الدولة الغزنوية سنة ٣٨٧هـ/٩٩٨م، خلفه ولده محمود سلطاناً للدولة، بيد أن هذا السلطان الجديد سار على نهج والده في سياسة الدولة، سواء في فتوحه للاقاليم والبلدان لتوسعه رقعة الدولة، أم في تعميق التجربة السياسية بالاعتماد على ما انجزه والده في توفير الكفاءات من رجالات الحكم والسياسة، ومن هذا المنطلق تمسك السلطان محمود بالوزير الاسفرائيني، وابقاه وزيراً مفوضاً للبلاط الغزنوي (سنة ٣٨٧هـ/٩٩٨م) وحتى عام (٤٠١هـ/١٠١١م) [مقدمة الشاهنامه، ص٥٦].

على ان الامر الذي اوجب على السلطان محمود الغزنوي في ابقائه على وزارة الاسفرائيني ما تمتع به من خبرات واسعة وتجربة سياسية قديمة، أدت الى النهوض في المؤسسة الوزارية، وبرغم كل البراعة والاتقان وحسن التدبير من جانب الاسفرائيني في مضمار الوزارة، الا أنه كان جاهلاً لآداب اللغة العربية [Tripathi,1978:164] فلم يكن يعتني باللغة العربية في بلاط الدولة الغزنوية كما كان يعتني باللغة الفارسية التي جعل منها لغة رسمية للديوان السلطاني، ويبدو أن حرص الوزير على جعل اللغة الفارسية لغة

الدولة والمخاطبات قد لاقت رواجاً واسعاً بين اوساط الشعراء والادباء لا سيما قبول واستحسان الشاعر الكبير (الفردوسي)، وهي نفسها السياسة التي دفعت بالفردوسي الى كيل المدائح للوزير في منظومته الشهيرة الشاهنامه [مقدمة الشاهنامه، ص٥٦].

وليس ثمة شكوك في أن الاسفرائيني كان وراء ما حققته الدولة من نجاح في ارساء نظم وقواعد العمل الوزاري في الدولة الغزنوية ايام السلطان محمود الغزنوي وولده السلطان مسعود، بالاضافة الى تطوير وتحسين المؤسسات الادارية الاخرى [مقدمة الشاهنامة ص٥٦] والتي لا تقل اهمية عن الوزارة، وقد نالت هذه السياسة الاصلاحية في البنية الادارية للدولة اعجاب السلطان وتقديره، واعجاب اعيان الدولة وكبار رجالاتها، سواء أكان ذلك من حيث المنصب الوزاري، أو من حيث الجانب المادي للوزير، ويؤكد لنا المؤرخ البيهقي، أن الاسفرائيني بالاضافة الى ما حازه من شهرة واسعة ومكانة عالية، قد امتلك قصراً عظيماً ايام السلطان محمود، واصبح قصره مقراً للاحتفالات الملكية الخاصة [البيهقي ٥٤٢-٥٤٣].

كذلك اعتبر الوزير الاسفرائيني معيناً للسلطان، وسنداً له في احكام سلطاته السياسية في سائر شؤون الدولة، وكثيراً ما استعان السلطان بالوزير ليمثله شخصياً لتأدية واجب التهاني والتعازي في نواحي الدولة. بينما يعطينا المؤرخ البيهقي صورة واضحة تعكس المكانة المرموقة التي حازها الوزير الاسفرائيني لدى بلاط الدولة الغزنوية. مظهرة ثقة السلطان المطلقة بوزيره، فقد انتدب الاسفرائيني من قبل السلطان محمود لاقامة مأتم لاحد كبار العلماء، وكان يدعى أبي صالح احد تلامذة الامام التّباني (الذي لم نعثر له على ترجمة)، اذ كانت منزلته رفيعة عند السلطان بحيث قال عند وفاة ذلك العالم سنة (٤٠٠هـ/ ١٠١٠م) لوزيره الخواجة أبي العباس:

"إذهب الى مدرسة هذا الامام لاقامة مأتمة؛ اذ ليس له ولد يقوم بذلك، وكنت قد اعتزمت بنفسي لهذا الواجب استجابة لضميري، فرأيت أن تقوم بذلك وليس بين خدامنا من هو

أجل واعظم منك شأناً لأنك وزيرنا وخليفتنا" [البيهقي، ٢١٣-٢١٤].

وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين السلطان ووزيره الاسفرائيني، الا أن ذلك لم يدم طويلاً، فوقعت بينهما نفرة وقطيعة سنة ٤٠١هـ/١٠١١م وراح الوزير ضحيتها، بينما أشارت مقدمة الشاهنامة الى العلة والسبب التي أوجبت تلك النفرة والقطيعة الى قلة الخراج ومطالبة السلطان وزيره بالمال، فانتهى الامر الى حبس الاسفرائيني، والزامه بغرامة مالية تقدر بمائة الف دينار، وبقي رهينة الحبس، حتى قتله الناس في غيبة السلطان وانشغاله في حروبه مع ممالك الهند الشمالية سنة ٤٠٤هـ/١٠١٣م [الشاهنامة، ٥٦]، في حين يرى المؤرخ الهندي تريباثي [Tripathi] ان وصول العلاقة بين السلطان ووزيره ابي العباس الى درجة العداوة والبغضاء، لا يعدو عن كونه حسداً وغيرة من نبلاء البلاط الغزنوي، لما تمتع به الوزير من نفوذ قوي ومكانة مرموقة لدى السلطان وبقية مؤسسات الدولة (Tripathi,165) .

ثانياً- الوزير أحمد حسن الميمندي

أعقب القاء الوزير الاسفرائيني في السجن سنة ٤٠١هـ/١٠١١م، ووفاته في نفس العام، تعيين السلطان محمود الغزنوي لابي القاسم احمد بن الحسن الميمندي وزيراً جديداً لحكومته في مدينة غزنة، مدفوعاً بذلك لملء شاغر الوزارة على ان الميمندي لم يرتقي الى هذا المستوى السياسي الرفيع لدى البلاط الغزنوي، الا لأنه استحوذ على ود السلطان واصبح موثوقاً لديه، لا يرمي اليه الشك والاتهام في ولائه واخلاصه للعائلة الغزنوية الحاكمة في بلاد الافغان [الشاهنامة، ٥٦].

وكان الميمندي عالماً ضليعاً في شؤون السياسية وادارة الممالك والوزارات، وبسبب ذلك انيط به مهمة الاشراف على شؤون الدولة السياسية والمالية والعسكرية والثقافية، مدة ثمان عشرة سنة متواصلة، كانت سبباً في نهضة الدولة واستقرارها الامني والسياسي، بالاضافة الى تطور معظم مؤسسات الدولة المختلفة [Habib, 67-68]، في حين كان الميمندي بخلاف سلفه ابي العباس الاسفرائيني بجعل اللغة الفارسية لغة الديوان

الرسمية، بل كان قد الغى مجمل الأسس والقواعد التي اعتمدها الاسفرائيني وعلى رأسها تعريب الديوان، وفي هذا المعنى، يقول المؤرخ العتبي:

"كان ابو العباس الفضل بن أحمد قليل البضاعة في الصناعة، لم يعتن بها في سالف الايام، ولم يرضى بنانة في خدمة الاقلام، فانتقلت المخاطبات مدة ايامه من العربية الى الفارسية، حتى كسدت سوق البيان، وبارت بضاعة الاجادة والاحسان، واستقوت درجات العجزة ... ولما سعدت الوزارة بالشيخ الجليل -يقصد الميمندي- أسعد الله به جدود الأفاضل، فجزم على اوسمة ديوانه ان يكتبوا او يتحاشوا الفارسية، الا عن ضرورة من يكتب اليه" [العتبي حـ٢/١٧٠].

كذلك رعى الميمندي قواعد خزانة بيت مال الدولة الغزنوية وانظمتها، فاشرف على خراج وحاصلات الاقاليم التي يقوم على جمعها ولاة المناطق، ربطها مباشرة بسلطاته المركزية في حاضرة الدولة مدينة غزنة، على أن الميمندي خلال عهده الطويل في وزارة السلطان محمود الغزنوي، وما ترتب على ذلك من نفوذ واسع وسيطرة ظاهرة على مرافق الدولة الادارية، بالاضافة الى ذلك، فقد فوض السلطان محمود وزيره بالتوقيع عنه في حالات عديدة [الطوسي، ٢٩٤] لا سيما اثناء غزوات السلطان في أرض الهند التي استقطبت اهتمامات السلطان، ولم يكتف السلطان بمنحه هذه الصلاحية بل نقش اسم الوزير الى جانب اسمه وتوقيعه [الطوسي، ٢٩٤]، على الخاتم السلطاني.

حازت شخصية الوزير على اعجاب الولاة واصحاب الدواوين وعامة الناس في الدولة، بسبب ما ابداه الوزير من براعة واتقان في مضماري الوزارة والادارة والفهم السياسي الكبير، هذه المكانة المؤثرة التي وصل اليها الوزير الميمندي، كانت سببا من اسباب القطيعة والعداء بينه وبين السلطان محمود الغزنوي، ويعزي المؤرخ الهندي محمد حبيب

[Sultan Mahmood, 68] سبب تدهور العلاقات بينهما الى تلك الشهرة الفائقة التي نالها الوزيرالكبير، بالاضافة الى قوة شخصيته التي خشيها الولاة والقادة، بينما لأبن الاثير موقفاً آخر، فيرى أن سبب هذا الخلاف يرجع الى امور وقعت من الوزير أنكرها عليه السلطان، منها انه شره في مال الوزير بسبب ضعف موارد الدولة الخراجية في آواخر وزارة الميمندي، وأخذ السلطان منه لما قبض عليه، مالاً بقيمة خمسة الاف الف (خمسة ملايين) دينار، اعقب ذلك ايداعه السجن سنة ٤١٢هـ/١٠٢١م [الكامل، ٩/ ٤٠٠]، ويبدو ان علاقة مسعود بن محمود لم تتأثر سلباً تجاه الميمندي بسبب ما حدث بين الوزير وبين والده من عداوة وبغضاء، فاستمرت تلك العلاقة بحالة حسنة، بل وازدادت تماسكاً واتثاقاً لمّا لم يعهد محمود بالخلافة لإبنه مسعود، لذلك لما انتزع مسعود الخلافة من أخيه محمد سارع باخراج الميمندي من محبسه، بعد وفاة ابيه سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م وولاه منصب الوزارة من جديد [الكامل، ٩/ ٤٣٢].

كان تقلد السلطان مسعود مهام الدولة سنة (٤٢٢هـ/١٠٣١م) نقطة تحول هامة في حياة الوزير أحمد حسن الميمندي، اذ كاد حضوره السياسي ان يتلاشى عن الساحة السياسية لو مكث في السجن مدة طويلة، فوثوق العلاقة ومتانتها مع سلطان غزنة الجديد، هي التي اعادت الميمندي الى بلاط السلطنة ليشرف على أعمال الوزارة من جديد [الكامل، ٩/ ٤٣٢]، ورغم الصعوبة التي واجهها السلطان مسعود الغزنوي امام رفض الوزيرلقبول المنصب الوزاري وهي مهمة صعبة قبلها السلطان لاقناع الوزير بالعودة الى منصبه السياسي، فقد دارت بينهما احاديث طويلة، بينما الميمندي يواصل رفضه [الكامل، ٩/ ٤٣٢]، مظهرا عدم لياقته واستطاعته للقيام بهذه المهمة، وحجته بذلك انه قد كبر سنه وشاخ، مبدياً استعداده لمراقبة مصالح الدولة وهو خارج الوزارة، وكلما ازداد رفضاً للقبول، ازداد السلطان رغبة فيه [البيهقي، ١٥٩]، وخبرة الوزير الواسعة وقدرته على ضبط الوزارة ومراقبة المؤسسات الادارية هي التي دفعت بالسلطان للالحاح عليه. الا ان ما احدثته قرارات السلطان محمود الغزنوي الصارمة التي اوقعت الوزير بمأزق محرج، شكلت لديه صدمة نفسية قوية، جعلته يبدي ردة فعل قوية ازاء اعادة

تسلمه مهام الوزارة. ورغم ذلك، لم يجد الوزير بداً من الرضوخ امام اصرار السلطان على اعادته للدولة كوزير لها ومشرف على دواوينها حتى نزل عند رغبة مسعود الغزنوي، وفي هذا المقام يذكر المؤرخ البيهقي في تاريخه ما يؤكد على ذلك بقوله:

وجاء الميمندي يوماً الى الحضرة السلطانية فلما هم بالانصراف استبقاه السلطان واختلى به وسأله: لماذا لم يتقبل الخواجه هذا العمل؟ وهو يعلم انه بمنزلة الوالد، وان امامنا مهاماً عظيمة فلا ينبغي ان يبخل علينا بتدبيره وكفايته، فأجاب الخواجة، اني عبد مطيع، وأنا مدين بالحياة بعد قضاء الله تعالى لفضل مولاي السلطان، ولكني اصبحت شيخاً عاجزاً عن العمل، فضلاً عن أني قد نذرت واقسمت ايماناً مغلظة ألا أقوم بأي عمل، وقد اصابني نصب كبير. فقال السلطان: انا سنكفر عن يمينك فلا تُصرّن على الامتناع اكثر من هذا، فوافق مرغماً على القبول [البيهقي، ١٥٩-١٦٠]

فكانت موافقة الميمندي على تحمل اعباء الوزارة أمنية خالجت فؤاد السلطان مسعود الغزنوي حتى اذا ما تحققت، ركن الى براعته وقدرته العالية في ادارة شؤون الوزارة والدولة عموماً، وهذا الاهتمام الشديد والاصرار الواضح من السلطان، انما مرده الى المعرفة اليقينية بأهمية الميمندي وما انجزه من مكتسبات ساهمت في تطور الدولة ايام والده السلطان محمود.

وتقديراً لقبول الوزير بالاشراف على منصب الوزارة، حضر الميمندي إلى بلاط السلطان مسعود في التاسع من شهر صفر سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م لإقامة إحتفال رسمي بهذه المناسبة الهامة فتقدم الوزير نحوالسلطان يتبعه الوجوه والأعيان والمقدمون والأكابر والموالي والحشم، وأدوا جميعاً فروض الطاعة والولاء، ثم التفت السلطان نحو الخواجة الميمندي وقال له: يجب أن ترتدي خلعة الوزارة، فإن أمامنا مهاماً كثيرة، وكذلك ينبغي أن تعلم أن الخواجة خليفتنا في كل ما تؤول إليه مصالح البلاد، وإشارته وأمره نافذان في كافة الشؤون وليس لأحد أن يعترض ما يراه [البيهقي ١٦٤/٠] فمكث الميمندي يدير الوزارة في عهد السلطان مسعود الغزنوي مدة عامين حتى توفي سنة ٤٢٤هـ/١٠٣٣م [الكامل، ٤٣/٩] وكانت وفاته حدثاً جللاً في البلاد، أحدث فراغاً سياسياً في الدولة،

وأفقدها توازنها السياسي، وتأسف السلطان كثيراً، ويروي البيهقي، ان السلطان عندما سمع بوفاة الميمندي قال:

"يا للأسف لقد كان أحمد وحيد عصره وقل أن يوجد مثله" ويستطرد البيهقي في حديثه عن هذه المناسبة بقوله: "وبموت هذا الوزير ماتت المهابة والشهامة والديانة والكفاية والعظمة [البيهقي، ٣٨٧] في الدولة الغزنوية في الشرق.

ثالثاً- الوزير أحمد حسين بن ميكال حسنك

إشتهر أيام الدولة الغزنوية في عهد السلطان محمود بـِ (حسنك) [Habib, 68]، بدأ حياته العملية بالخدمة في الدواوين في ولاية سستان، وتولى فيها اعمال البريد وهي من الأعمال الكبيرة التي قام بها حسنك قبل أن يتولى منصب الوزارة [البيهقي، ١٥٤-١٥٥]، بأمر من السلطان محمود الغزنوي.

ولقد أحجم السلطان محمود بعدما وقعت بينه وبين وزيره أحمد الميمندي خلافات حادة أدت إلى أيداع الوزير في السجن، سنة ٤٢١هـ/١٠٣٠م، عن تعيين وزير جديد مدة من الوقت، إلى أن وقع إختياره على حسنك، وسبب هذا الاختيار يرجع إلى قوة العلاقة الشخصية التي ربطت بينهما [Lane-poole, 39] وتظهر لنا الروايات بأن حسنك كان جاهلاً بالمعارف والعلوم، وليس له معرفة ودراية بالحساب والمعاملات ولا حتى بالكتابة [البيهقي، ٣٨٩] وبرغم ذلك فقد تمتع بشخصية قوية نافذة الرأي والمشورة، واشتهر بمحادثاته الجادة والحادة مع ولاة الدولة وعمالها ومع السلاطين من كافة الاقطار [Tripathi, 167]، لذلك علت منزلته وزادت هيبته في عهد السلطان محمود الغزنوي الذي فوضه تفويضاً مطلقاً في إدارة شؤون الدولة وتنظيم دواوينها ومكاتبها، وغدى موثوقاً لا يجري أمراً في الدولة إلا عن طريقه [Tripathi, 167]، بالاضافة الى ذلك فقد تمتع على قلة معارفه الثقافية، ببعد نظر وبصيرة ثاقبة، ويزن الأمور بمقياس العقل إلا أنه في أواخر أيام السلطان محمود تَبنى سياسة طائشة متهورة [البيهقي، ٣٨٩]. صدرت عن حسنك اخطاء تجاوزت حدود المسؤولية الرسمية، اذ راح يتحدى الامير مسعود وينال منه ومن اتباعه [الكامل، ٩: ٣٩٩] ويرى البيهقي ان حسنك آذى شعور مسعود لان هواه

كان مع الامير محمد، وانه قال لعبدوس احد رجالات مسعود: قل لأميرك انني افعل كل ما افعل بأمر من مولاي، فإذا نلت يوماً سرير الملك فمر بشنقي حسنك، لذلك فإن حسنك ذاق عاقبة تهوره [البيهقي: ١٩٠-١٩١] بينما يعطينا المؤرخ البهيقي مثالاً على إهتمام الوزير حسنك بالعلماء والأدباء، رغم أميته التي كانت تلازمه، فيذكر أنه كان حريصاً على إحتضان العلماء وجعلهم يحتلون مكانة مرموقة في الدولة، مبدياً حرصاً في هذا الجانب يشابه حرص السلطان محمود، فقد استثمر توجهات السلطان في استخلاف ولده محمداً ولياً للعهد بدلاً من الامير مسعود، وكان ذلك مدعاة لان يحمل الوزير حملة معارضة ضد الامير مسعود، فأوقع به الأذى وشن حملة دعائية ينتزع بيعة الناس لمحمد تمشيا ورغبة السلطان [البيهقي، ٢٦]. وربما يكون حسنك قد أطلع على علاقة السلطان بولده مسعود، [البيهقي، ١٩٠] اذ ان محمود الغزنوي كان يظهر استياءه لولده مسعود، لأن أمره لم يكن نافذاً عنده [الكامل، ٣٩٩/٩]، حيث كان للسعاة من أصحاب الأغراض والأهواء دوراً في تعميق حدة الخلاف والنفرة بينهما في حين إزدادت العلاقة بين الوزير حسنك والأمير مسعود سوءاً حتى بلغت أقصى درجات التقاطع، ونجاحه في تحقيق هذه الخطوات جعلته يثق ثقة مطلقة بأن ولاية العهد لا محالة ستؤول للأمير محمد، وأن مسعود لن يكون سلطاناً البتة، وهذه القناعة التي تشكلت لدى الوزير،هي التي زادت الهوة بينه وبين مسعود، وجعلت الصراع يحتدم بينهما، بل راح حسنك يتحدى مسعود وأعوانه ويوبخهم، فكثيراً ما كان يصرح متحدياً الامير مسعود إذا ما نال مسعود سرير الملك له الأمر بأن يشنقني [ابن تغري بردي، ١٩٧١:جـ٤:٢٧٣].

ثم جاءت اللحظات الحاسمة، حينما تولى مسعود الملك في مدينة غزنة، وجلس على سرير العرش الغزنوي سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م، وأودع أخاه محمد السجن [البيهقي، ١٩٨٢:١٩١]، وكان ذلك بداية أزمة سياسية حادة واجهت الوزير حسنك عرّضت حياته واملاكه للهلاك، ذلك بان انصار مسعود طفقوا يعذبون حسنك وينالون منه [الكامل، ١٩٦٦: جـ٩: ٤٠٠]، اضطر حسنك نفي هذه التهم التي عصفت بمنصبه السياسي، في الوقت الذي نشط فيه احمد حسن الميمندي، وإبن مشكان (صاحب ديوان الإنشاء) الى

تخليص حسنك من ورطته، واخراجه من هذا المأزق فلا دفاع حسنك عن نفسه ولا وساطة الميمندي وأبن مشكان حالت دون ايصاله الى حبل المشنقة. كذلك احبطت محاولات شعبية نادت السلطة الجديدة الى إبراء ساحة حسنك، واظهرت استياءها لقرار الدولة ضد الوزير، وحاولت تخليصه، إلا أن قوة السلطان احبطت ثورتهم الغاضبة [البيهقي، ١٩٨٢: ١٩٥-١٩٦]. وكانت نهاية الوزير أحمد بن ميكال الموت شنقاً سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م [البيهقي، ١٩٩].

رابعاً: الوزير أحمد عبد الصمد

تولى احمد عبد الصمد منصب الوزارة سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١ [البيهقي، ١٩٨٢: ٢٠٠] وذلك عقب وفاة الوزير احمد حسن الميمندي، اذ بوفاته -كما سبق الاشارة- حدث فراغ سياسي في الدولة الغزنوية، وظهرت حاجة الدولة الماسة للوزير اكثر ما ظهرت بعد خلو المنصب الوزاري لرجل سياسي خبير في ادارة المؤسسات الحكومية كالميمندي.

ولحالة الاضطراب النفسي والسياسي التي بدت ملامحها ظاهرة على السلطان مسعود عند وفاة الميمندي، جعلته في حيرة، لا سيما اذا علمنا ذلك الدور العظيم الذي ساهم به الميمندي في نهضة وتطور الدولة الغزنوية، مما دفعه للجوء الى اعيان دولته ورجالاته الاكفاء ليرشحوا شخصاً لمنصب الوزارة، ونزولاً عند رغبة السلطان مسعود الغزنوي، وضع اعيان الدولة واركانها بين يديه نخبة من رجالات الدولة السياسيين، ممن مارسوا العمل السياسي وابدعوا في مجالات الادارة، لا سيما من حاز منهم مرتبة عظيمة واشتهر بالكفاءة أيام السلطان محمود الغزنوي، وأجمع اولئك الاعيان ان يكون للسلطان نظرة برجالات والده محمود الذي رفع درجاتهم وجعل منهم قيادات سياسية وادارية فذة تمرست على ذلك من خلال توليها مناصب عديدة، وممن أشاروا به على السلطان، محمد السياري (صاحب ديوان الري)، وهو ممن قال عنهم السلطان محمود: بأنه رجل كفؤ، وطاهر المستوفي (صاحب ديوان الاستيفاء) أجدر الناس جميعاً، وأبو الحسن العقيلي (مستشار السلطان مسعود)، وأبو سهل الحمدوي (احد تلامذة الميمندي)، واحمد عبد الصمد الذي يُعد أجدرهم، وبعد مداولات ومطارحات بين السلطان والاعيان،

وقع الاختيار على أحمد عبد الصمد ليتولى منصب الوزارة في البلاط الغزنوي [البيهقي، ١٩٨٢: ٣٨٨، ٣٨٩].

وثمة أسس اعتمدها كل من السلطان والاعيان في اختيارهم لاحمد عبد الصمد لمنصب الوزارة:-

أولاً:- ان احمد عبد الصمد كان قائداً ماهراً، وصاحب حنكة ومعرفة في العمل السياسي، وانه الى جانب ذلك، يتقن الكتابة وفنونها والحساب والمعاملات مع تميزه بالذكاء [البيهقي، ١٩٨٢: ٣٩٠].

ثانياً:- كان قائداً عسكرياً شجاعاً، وهو ممن نجحوا بتخليص جيش الدولة الغزنوية من ضائقة الحصار الذي كاد أن يهلكه اثناء عبوره نهر جيحون في الوقت الذي مات فيه حاكم اقليم خوارزم (التونتاش)، اذ انسحب احمد عبد الصمد بالجيش والخزائن والغلمان مستخدماً ما يمكن من لطائف الحيل حتى عاد بهم سالمين [البيهقي، ٣٥٠].

ثالثاً:- كان احمد عبد الصمد قد مارس العمل الوزاري لدى التونتاش حاكم خوارزم، ولم يكن حينها احد يماثله كفاية وحسن تدبير [البيهقي، ٣٣٤]، مما يؤكد ان ولاة الاقاليم لدى الدولة الغزنوية كان لهم صلاحيات في تعيين وزراء في ولاياتهم.

رابعاً:-اعتبره المؤرخ البيهقي، داهية من الدهاة الذين عاشوا في كنف التونتاش، بالاضافة الى ان السلطان مسعود كان ينظر اليه بعين الرضى وهو يقول: لا يليق لمنصب الوزارة أحد الا الخواجه أحمد عبد الصمد [البيهقي، ٣٣٦، ١٦٢].

وبناءً على تلك الاسس التي اعتمدها السلطان والاعيان في اختيار احمد عبد الصمد وزيراً لدى البلاط السلطاني، فقد اصدر السلطان مسعود قراراً رسمياً بتعيينه وزيراً مفوضاً لدولته وعبد الصمد يومها لا زال في اقليم خوارزم، فارسل اليه السلطان هذا الكتاب:-

ان لنا مع الخواجه مهمة خاصة بأعمال الدولة، وقد ارسلت اليك هذا الفارس

مسرعاً، وعليك حين تقرأ الرسالة التي كتبتها بيدي، ان تأتي الى الدركاه (البلاط الملكي)، ولا تتريث في خوارزم [البيهقي، ٣٩٠].

أشرنا الى أن احمد عبد الصمد تقلب في مناصب سياسية وادارية عديدة فالى جانب تقلده وزارة حاكم اقليم خوارزم التونتاش، فإنه اختير حاكماً ادارياً على نفس الاقليم[Tripathi; 1978; 170] ، وتسلم منصب الكتخدا [هو مهمته متابعة الشؤون الخاصة بالسلطان] وذلك بمنشور رسمي من قبل السلطان مسعود الغزنوي (البيهقي: ٣٧٦) ولما باشر احمد عبد الصمد منصب الوزارة، جعل من مهامه الرئيسية العمل على ضبط واصلاح الحالة الاقتصادية والمالية للدولة، واحكم سيطرته على حكومة الدولة المركزية باسطاً نفوذاً واسعاً على ادارات تلك الحكومات [Tripathi, 170] كما ومارس سلطاته على اعيان الدولة واصحاب الدواوين والكتاب وبيت المال، واصبح مرشد السلطان ومستشاره في الشؤون العسكرية في كثير من المعارك والحملات العسكرية [البيهقي، ١٩٨٢: ٧١٠] ويؤكد هذا المؤرخ البيهقي بقوله:-

كان الوزير (احمد عبد الصمد) محط مشورة السلطان في اتخاذ القرارات العسكرية والشؤون الحربية، ووضع الخطط في سبيل انجاح السياسة العامة للدولة، يشاركه في ذلك في غالب الاحيان العارض (قائد الجيش) وكبير الحجاب لدى البلاط السلطاني [البيهقي،٧١٠]. على ان علاقة السلطان بوزيره عبد الصمد لم تدم على ما كانت عليه من ثقة وتقدير ومنح صلاحيات واسعة، فتعكر صفو العلاقة ودب في اوصالها الشكوك والعداوة، فاساء السلطان مسعود الظن بالاستاذ الرئيس احمد عبد الصمد، مع ما ادى من جليل الخدمات، وتدابيره العظيمة للمحافظة على وحدة الدولة وتماسكها، ذلك انه قُر في نفس السلطان ان سبب عصيان هارون حاكم اقليم خوارزم بفعل تآمر عبد الجبار بن احمد بن عبد الصمد، كما صور الوشاة للسلطان ان للوزير هدفاً مع الاعداء اراد منه التمهيد لمجيء السلاجقة الى خرسان، حتي ان السلطان راح يسخر من كل ما يعرضه الوزير عليه من اراء ونصائح، وألصق به مهمة خطيرة وهي الشروع بالتمرد الذي حدث في اقليم خوارزم [البيهقي، ١٩٨٢: ٥١١-٥١٢] ولما ادرك الوزير خطورة هذه الاتهامات

الموجهة اليه، راح يبذل كل جهد، فطرق كل باب، للدفاع عن نفسه ساعياً الى نفي هذه الاتهامات الخطيرة التي اساءت اساءة مباشرة الى اخلاصه وولائه للدولة الغزنوية متمثلة بالسلطان مسعود الغزنوي، فالتجأ الوزير لابي مشكان (صاحب ديوان الانشاء) وصارحه بملابسات تلك الشائعات المغرضة، موضحاً موقفه من السلطان والدولة معترفاً بخدمته لها بكل امكاناته وطاقاته باخلاص منقطع، ويروي البيهقي على لسان صاحب ديوان الانشاء (ابي نصر مشكان) ما ذكره احمد عبد الصمد:-

> **ألم ترى ما يجري معي..؟ يقتل ولدي مع كثيرين من خلاني ويستشهدون في سبيل خوارزم ومع ذلك كله فإن السلطان لم يتاكد من اني كنت بريئاً براءة تامة مما جرى في خوارزم، ولست املك في كل وقت يسيء بي الظن فيه..ولداً ورجالاً كثيرين لأضحي بهم حتى يعلم او لا يعلم اني بريء، واطرف من ذلك كله ان يظن اني اميل الى السلاجقة** [البيهقي: ٥١٢].

ويلاحظ ان حسد الحاسدين من رجالات الدولة قد بلغ مبلغاً لم يكن للسلطان الارادة في انكاره او تجاهله، فقد سعى السعاه الى القضاء على الامتيازات الكبرى التي حازها الوزير، لتشويه وضعه السياسي والاجتماعي وقد رفض احمد عبد الصمد تلك المحاولات والدسائس التي تعمل ضده وتهدد مكانته السياسية بالضياع وهو الذي رجى السلطان الا يستمع الى اقوال الوشاة والحاسدين، ورجاه ان اخطأ فلينبهه الى خطئه ويعنفه بنفسه ولا يدخر ضغناً عليه في قلبه وللعلاقات الواسعة التي كان يتمتع بها الوزير مع كبار رجالات الدولة، لا سيما صاحب ديوان الانشاء وقائد الجيش والحاجب وامراء الاقاليم، الذين اثبتوا براءة الوزير، ونجحوا في ردم الهوة بين السلطان ووزيره، حتى انتزعوا اعترافاً من السلطان بعدم خيانة الوزير، وانه بريء من كل ما قيل حوله [البيهيقي:٩٢-٥١٤].

وظل احمد عبد الصمد وزيراً نافذ الرأي والقرار طيلة عهد السلطان مسعود الغزنوي في حكمه للدولة الغزنوية حتى وفاة السلطان سنة ٤٣٢هـ/١٠٤٠م [Lane-poole.: 264][٢]، بينما يلخص البيهقي دور الوزير من نهضة الدولة، وما تمتع به من نفوذ سياسي كبير بقوله:

"قام بعمل الوزير على خير وجه، ووضع النظم والقواعد، فقد كان عظيم الكفاءة والجدارة والوفاء، وكان اديباً فاضلاً عارفاً بآداب المعاملة ولقد كان مع كثرة محامده آية في الرجولة، وقد تمت على يديه اعمال كثيرة شهدت ما كان لهذا الرجل من الفضل". [البيهيقي:٣٩٨].

نظرة الدولة الغزنوية للوزارة

١-مبدأ الشورى في إختيار الوزراء

تأثرت الدولة الغزنوية تأثراً واضحاً بالدولة العباسية والسامانية في مجال السياسة وأنظمة الحكم، وعنهم أقتبست الدولة غالب النظم الإدارية، منها المنصب الوزاري [Qureshi, 1958: 78-79] ، الذي لعب دوراً مميزاً في تاريخ الدول الإسلامية وسياستها، وعلى الرغم من وضوح التأثير في هذا الجانب، فلقد إنحازت الدولة الغزنوية إلى سياسة مستقلة، فكان لها نظرة مميزة للوزارة، تخالف أحياناً نظرة الخلافة العباسية والدولة السامانية لهذا المنصب الاداري[٣] الهام، فلقد ارتكز فهم الدولة الغزنوية للوزارة على أسس ربما لم تتوافر لدى بقية الدول الإسلامية الأخرى، كجعلها مبدأ الشورى أساساً لترشيح وإختيار الوزير [Tripathi, 1978: 171] إذ أن الغزنويين إعتادوا على ترشيح الأكفاء بواسطة أعيان الدولة وكبار رجالاتها، بأمر سلطاني في الغالب بينما يلتزم السلطان بقرارات الأعيان في حرية الإختيار بعد مداولات ومباحثات تطول، يتم من خلالها استعراض مزايا المرشح ومناقبه وأهليته ليمثل الدولة بهذا المنصب، وعندما يجمع الأعيان على شخص الوزير يصدر مرسوم سلطاني بهذا الأمر [البيهقي، ٤٨٤].

ويحدثنا المؤرخ البيهيقي (ت ٤٧٠هـ) عن تقليد سياسي أتخذه السلطان محمود الغزنوي أساساً في إختيار الكفاءات للمناصب الحكومية كالوزارة وغيرها، وذلك أنه كان يدرب رجاله بحيث يستخدموا كتلاميذ قبل أن يولوا مناصب الأستاذية في المناصب الكبرى، كالوزارة [البيهقي، ٢٩٣]، ويظهر في جانب آخر نزاع بين السلطان مسعود ووزيره أحمد حسن الميمندي من أجل تطبيق المبدأ الذي إعتمده السلطان محمود في إعداد وتربية القادة، لغرس القيم والمفاهيم السياسية والإدارية قبل أن يلوا المناصب السياسية الهامة في الدولة [البيهقي، ٢٩٣].

ثم نلاحظ في بداية عهد السلطان محمود الغزنوي، أن الدولة كان يعوزها الكثير من القيادات السياسية للمشاركة في صياغة الأحداث وتنظيمها، لا سيما في مجال الوزارة، وهذا ما جعل السلطان يفاوض بادىء الأمر وزير الدولة السامانية الخواجة أبي المظفر البرغشي، الذي ساءت علاقاته مع الحكام السامانيين في أواخر عهدهم بالملك، والسلطان نفسه كان يخاطب البرغشي بلقب الخواجة، وقد طلب إليه عدة مرات أن يقبل الوزارة، ولكن البرغشي كان يأبى ذلك [البيهقي، ٣٧٩-٣٨٠] مما يؤكد على حرص السلطان للحصول على شخص كالبرغشي صاحب تجربة وكفاءة في مضمار العمل الوزاري. وذلك لمساعدة السلطان على تدبير شؤون الدولة السياسية والإدارية، ورفض البرُغشي تولي منصب الوزارة لدى البلاط الغزنوي، كان حافزاً للسلطان على وضع أسس قوية واضحة لتدريب جيل جديد مدرب، ولقد تمخض عن هذه السياسة التي إنتهجها السلطان محمود الغزنوي وأبدى حماساً منقطع النظير في تطبيقها، ولادة جيل من القيادات والكفاءات على جميع الصعد، فثمة أحمد حسن الميمندي (الوزير المشهور) الذي لم يجد السلطان مسعود مناصاً من الإعتماد عليه في ترتيب أمر الوزارة بعد وفاة والده محمود [البيهقي، ١٥٧ ، ١٥٨]، وأبو سهل الزوزني رئيس ديوان العارض (الجيش) [البيهقي، ٢٤ ، ٢٦] وأبو نصر مشكان، الذي قلده السلطان محمود رئاسة ديوان الإنشاء (الرسائل) [ابن الاثير، ٤٧٢/٩]، وأبقاه السلطان مسعود على منصبه حتى وفاته [البيهقي، ٢٦ ، ٥٠ ، ١٥١]، وأحمد عبد الصمد الوزير المشهور [البيهقي، ٣٨٨]، والتونتاش حاكم مقاطعة

خوارزم [البيهقي، ٥٥ ، ٥٦] على هؤلاء الكبار الذي وفق السلطان محمود في جعلهم كفاءات سياسية قوية، وجدت الدولة الغزنوية في عهد السلطان مسعود نفسها مضطرة لملء الشواغر الهامة في الدولة منهم، للإفادة من خبراتهم.

في حين، تمتع منصب الوزارة في عهد السلطان مسعود الغزنوي بكثير من التقدير والإجلال، مما ألجأ السلطان إلى توظيف العامل الشوري في أختياره للوزراء، ثم غدى ذلك عرفاً سياسياً إمتازت به الدولة ، وجعلت منه منهجاً سياسياً رسمياً. ويؤكد ذلك، حرص السلطان لما اراد اختيار وزيراً للدولة، إجتماعه مع رجال مملكته وعلى رأسهم أبو سهل الزوزني القائد العام للجيش الغزنوي (العارض) الذي أصبح مرجع السلطان في هذا الأمر [البيهقي، ١٥٧]، وعبدوس المشرف العام للدولة الذين أشاروا على السلطان باختيار أحمد حسن الميمندي وزيراً للدولة، نزل السلطان عند رغبتهم فأستدعى الميمندي ليتقلد هذا المنصب [البيهقي، ١٥٨].

وبعد ما فرغ السلطان مسعود الغزنوي من حفل العزاء الذي أقامه للوزير الكبير أحمد حسن الميمندي بعد وفاته سنة ٤٢٤هـ/١٠٣٣م، وجد أنه لا بد من تعيين وزير جديد لملء شاغر الوزارة الذي خلى من الميمندي، فأختلى السلطان بأركان الدولة والسپهسالار (القائد الأعلى في الدولة) علي داية، وكبير الحجاب (بلكاتكين) وأبي الفتح الرازي (العارض) رئيس أركان الجيش، وأبي سهل الحمدوي وأبي نصر مشكان رئيس ديوان الإنشاء [البيهقي، ٣٧٨-٣٨٨]، إختلى بهم لاخذ مشورتهم فيمن سيخلف الوزير الراحل، في حين لم تخرج آراء هؤلاء القادة والأعيان عن نطاق رجالات السلطان محمود الغزنوي الذي نجح في إعدادهم للدولة في أيامه، وأستمرت منافعهم حتى عهد السلطان مسعود ويكشف لنا المؤرخ البيهقي عن المسار الشوري الذي أظهره السلطان مسعود الغزنوي إزاء إختيار الوزير، فقد قال السلطان مخاطباً رجاله: "لقد مات الوزير أحمد... ولا بد لنا من وزير، فإن الأمور لا تسير بغير واسطة، فمن تعرفون ليقوم بهذه المهة الكبرى؟ قالوا: إن السلطان يعرف عبيده ويعرف من يختار من بين من رفع السلطان الراحل (يقصدون محمود الغزنوي) درجاتهم، فإنا جميعاً نطيعه... قال: إذهبوا الى ديوان

الكتّاب وأختلو بأنفسكم وتدبروا الأمر" [البيهقي، ٣٨٨]. وبقي السلطان يتابع مداولات الأعيان خطوة خطوة، ثم أنه دعا أبا نصر مشكان (رئيس ديوان الإنشاء) وقال: إن والدي حين عزل أحمد (يقصد الميمندي) كان قد ذكر أسماء عدة رجال قبل أن يقع إختياره على حسنك (وزير السلطان محمود)، فأذكر أسماء هؤلاء، قال أبو نصر مشكان:

منهم أبو الحسن السياري (صاحب ديوان الري)، الذي قال عنه السلطان محمود أنه رجل كفؤ... وقال عن طاهر المستوفي أنه أجدرهم جميعاً... وأما أبو الحسن العقيلي فإن له شهرة وجاهاً وكفاية... وأما أبو سهل الحمدوي فقد تتلمذ طويلاً على يد أحمد حسن... وأما حسنك فقد علت منزلته ولكن لا يعرف الحساب والكتابة... وأحمد عبد الصمد هو أجدرهم جميعاً [البيهقي، ٣٨٩] وعلى الرغم من إعتماد السلطان على نصر بن مشكان في أخذ مشورته ورأيه في الوزير الجديد، إلا أنه لم يعتمد عليه، بل أمر بكتابة أسماء هؤلاء الرجال الذين أشار عليه بها بن مشكان، لعرضها على الأعيان وكتب أبو نصر مشكان أسماءهم وذهب إليهم، وقالوا: أن كلاً منهم أجود من أخيه، والسلطان أعرف بمن أجدر للإعتماد عليه منهم [البيهقي، ٣٨٩]، ومن خلال هذه المداولات يتضح أن مجلس الأعيان وكبار رجال الدولة أجمعوا على أهلية كل الأسماء المطروحة قيد البحث، وإن إختيار السلطان لأي منهم، هو إختيار موفق، ويتمخض عنه مصلحة الدولة والرعية في نفس الوقت.

بيد أن أعيان الدولة بعد تدقيق وتمحيص ومداولات طويلة قد وقع إختيارهم على الخواجه أحمد عبد الصمد ليشغل منصب الوزير في بلاط الدولة الغزنوية لسببين أثنين:-

أولاً: لأنه ذكي ويجيد الكتابة والحساب والمعاملات.

ثانياً: لأنه قائد عسكري شجاع [البيهقي، ٣٩٠].

٢-كفاءة الوزراء وأهليتهم

كان الوزير يمثل يد السلطان القوية في تنظيم شؤون الدولة المالية والإقتصادية والسياسية والعسكرية، ويحتل موقعاً رسمياً عظيماً بعد السلطان [Tripathi,1978:163]،

فقد وضعت الدولة الغزنوية قواعد ثابتة وأسساً راسخة في إختيار من هم على درجة عالية من القدرة لممارسة العمل الوزاري، فإلى جانب وجوب وجود الرجل المثقف الواعي والحصيف[٤]، فإن الوزير خضع في إختياره لمجموعة من الإعتبارات الأخرى، كأن يتصف بصفات قيادية بارعة في الحروب، شجاعاً جلداً، أضف إلى ذلك معرفة دقيقة بالمسائل المالية والإدارية والسياسية وإستناداً لتلك الأسس، تطلعنا الروايات على ابرز الشخصيات السياسية التي نالت الحظوة في امتلاك المنصب الوزاري لدى البلاط الغزنوي، ابتداء من ابي العباس الاسفرائيني اول وزراء الدولة في عهد السلطان سبكتكين ثم في عهد ولده محمود، الذي كان خبيراً في الشؤون السياسية، واسع الاطلاع في مجال الثقافة والاداب، بارعاً في فنون الحكم [Tripathi, 164] وهو الذي اتخذ اللغة الفارسية لغة رسمية لديوان الوزارة، وهذا الذي دفع بالشاعر الفردوسي لكيل المدائح للاسفرائيني في ملحمته الشعرية (الشاهنامة) [الفردوسي، ١٩٣٢: ٥٦].

في حين كان الوزير الكبير احمد حسن الميمندي، وزير السلطانين محمود الغزنوي ومسعود الغزنوي، عالماً ضليعاً بامور السياسة وادارة الملك والوزارات، خبيراً في حقل المال والاقتصاد، مقتدراً في مجال الثقافة والاداب [Habib, 1978:68] وهو الذي الغى التعامل باللغة الفارسية مدة وزارته البالغة ثمان عشرة سنة متتالية لمعرفته الواسعة باللغة العربية وعلومها وادابها، وهو الذي عرب الديوان الوزاري، فاصبحت اللغة العربية لغة الديوان الرسمية [العتبي، ١٢٨٦هـ: جـ٢: ١٧٠] على ان السبب وراء اختيار السلطان مسعود الغزنوي للميمندي كان يتمثل برغبة السلطان به، لانه كان يريد وزيرا مجربا خبيرا عالما [Tripathi, 169].

وأحمد حسن بن ميكال الشهير بحسنك، يستثنى من هذه القاعدة، اذ لم يكن بعلم ومعرفة وثقافة من سبقه من الوزراء، بل كان أمياً لا يعرف القراءة والكتابة ولا الحساب، الا أنه رغم ذلك كان يتمتع برجاحة عقل وشجاعة نادرة، وهو الذي نظم شؤون ولاية نيسابور ذلك الاقليم الهام من أقاليم الدولة [البيهقي، ٣٨٩]، اضف إلى ذلك، ما تمتع به من علاقة شخصية وثيقة بالسلطان محمود الغزنوي، التي ربما دفعت بالسلطان لتنصيبه

في منصب الوزارة في اواخر عهده بالحكم[Lane-poole, 1979: 39] .

أما الوزير أحمد عبد الصمد، فهو أجدرهم جميعاً، اذ كان حسن الكفاءة، اديباً فاضلاً، آية في الرجولة والشجاعة والاقدام، قاد الجند وشهد الحروب المشهورة في عهد السلطان مسعود الغزنوي [البيهقي، ٢٩٨-٣٩٩]، وسبق له أن مارس العمل الوزاري قبل ان يتولى ذلك في عاصمة الدولة الغزنوية، فكان وزيراً لدى خوارزم شاه (التونتاش)، حاكم اقليم خوارزم، ولم يكن يماثله أحد كفاية وحسن تدبير، حتى اعتبره المؤرخ البيهقي، داهية من دهاة عصره [البيهقي، ٣٣٥-٣٣٦].

احتفاء الدولة بالوزراء

اظهرت الدولة الغزنوية اهتماماً عظيماً بمن يتولى منصب الوزارة، فقد أولى سلاطين غزنة رعايتهم للوزراء الجدد، ووصل بهم الأمر الى حد انهم كانوا يبالغون في إقامة الاحتفالات في مدينة غزنة تكريماً للوزراء، وابتهاجاً لتقلدهم هذا المنصب السياسي الهام. ولقد بلغت مظاهر الاحتفاء بتنصيب الوزراء الجدد حداً لم يحظ به أي مسؤول آخر، ودرجت العادة أن تأخذ هذه الاحتفالات طابعاً رسمياً خالصاً [Tripathi,164-165]. فالسلطان محمود الغزنوي جعل يوم تقليد الوزير احمد حسن الميندي، يوماً حافلاً بالافراح والمسرات، فوزعت المطاعم والمشارب والثياب والحلوى، واشعلت الأضواء وسيرت المواكب في شوارع المدينة [البيهقي، ١٦٤]، وعلى خطى سابقه سار السلطان مسعود الغزنوي، ففي التاسع من شهر صفر سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م، وبعدما اصدر مرسومه السلطاني بتعيين احمد حسن الميمندي وزيراً لدى البلاط الغزنوي، استدعى الوزير الى البلاط، وتقدم الخواجه نحو الحضرة السلطانية، يتبعه الوجوه والاعيان والمقربون والاكابر والموالي والحشم، فأدوا جميعاً فروض الطاعة، ثم التفت السلطان نحو الخواجه (الميمندي) وقال له: يجب أن ترتدي خلعة الوزارة، فان امامنا مهاماً كثيرة، وكذلك ينبغي أن تعلم أن الخواجة خليفتنا في كل ما تؤول اليه مصالح البلاد، واشارته وامره نافذان في كافة الشؤون، وليس لأحد أن يعترض على ما يراه [البيهقي، ١٦٤]. ثم أشار السلطان الى كبير الحجاب (بلكاتيكين) ليذهب بالوزير الى خزانة الملابس حيث

مكث حتى الضحى منتظراً حلول الساعة السعيدة لارتداء الخلعة، وكان الموالي والحشم جميعاً حضوراً في انتظار عودته الى البلاط، وهم بين واقف وجالس [البيهقي، ١٦٥]. ارتدى الميمندي الخلعة السلطانية، وكانت حسب مشاهدة المؤرخ البيهقي الذي حضر وقائع الاحتفال والتكريم تتكون من:

قباء سقلاطوني بغدادي ناصع البياض، عليه نقوش دقيقة بديعة كبيرة مقصبة نادرة ولكنها لطيفة دقيقة الطراز مرتفعة القيمة، وسلسلة ضخمة، ومنطقة تزن الف مثقال، مرصعة بالفيروز [البيهقي، ١٦٥][*].

وشارك كبار رجالات الدولة بتقديم الخلع الخاصة بهم تكريماً للوزراء الجدد، وعادة تكون هذه الخلع بمستوى اولئك الاعيان الاجتماعية والسياسية، فالحاجب قدم فصين من الفيروز الثمين ركبا في خاتم ودينار ومنديل، ثم يمنح السلطان الوزير خاتماً من الفيروز نقش عليه اسمه، وهو يقول: هذا خاتم ملكنا نسلمه اليك، ليعلم الجميع أن اوامرك تالية لأوامرنا، فيأخذه الوزير ويقبل يد السلطان والارض [البيهقي، ١٦٥]. واعتاد الوزير أن يبادل السلطان بهدية ذات قيمة مادية كبيرة تليق بمقام السلطان، فاحمد حسن الميمندي وضع في يد السلطان عقداً من الجوهر يبلغ ثمنه عشرة الآف دينار. ويعقب تبادل الهدايا عودة الوزير إلى داره في موكب حافل عظيم . . . بينما الاكابر والاعيان يفدون عليه لتقديم التهاني، مقدمين له من الغلمان والنساء والحلل مالم يره وزير من قبل [البيهقي، ١٦٥].

ولما تقلد أحمد عبد الصمد الوزارة، وصدر مرسوم سلطاني بذلك، جيء به من اقليم خوارزم حيث كان حاكماً ادارياً لهذا الاقليم، فلما حضر الى البلاط السلطاني قبّل الأرض مرتين ثم وقف في ركن الصُّفَة، فأشار السلطان الى الحاجب (بلكاتكين) فأشار هذا الى كبير الحجاب وأمره كي يذهب بالاستاذ الى الصّفَة واجلسه بعيداً عن السرير، ونثروا عليه الف دينار، أما هو فقد أخرج من كمه عقداً قيمته الف دينار أعطي للسلطان [البيهقي، ٣٩٦]. اما خلعة الوزير فكانت فاخرة، وكان منها منطقة تساوي الف دينار، مقدمة من السلطان الذي قال بُعيد ذلك: خلعة مباركة لنا وللوزير وللجند والرعية، في حين

يقف الوزير محيياً، واضعاً امام السلطان عقداً من الجوهر قيمته خمسة الاف دينار، بينما يعطي السلطان الوزير (كما حدث مع احمد الميمندي) خاتماً من الفيروز عليه اسمه، ويقول: هذا خاتم المملكة اعطيناه الى الوزير وانه خليفتنا، وعليه أن يمارس عمله في قوة ومضاء، فإن الأمر له بعد امرنا في كل ما يعود على الدولة بالخير والاقبال، ولما نزل الوزير بالسراي وفد عليه الموالي والحشم وأعيان الدولة مهنئين، وأهدوه كثيراً من الهدايا، وقد اعدت قائمة بالذهب والفضة وبكل ما جاءوا به اليه، وأرسلت كلها للسلطان، وكانت كثيرة [البيهقي، ٣٩٧].

وفي الخامس من ربيع الثاني (٤٢٦هـ/١٠٣٦م) خلع السلطان خلعة فاخرة على الاستاذ الرئيس، يقول البيهقي:

كان من جملتها فيلان ذكر وانثى، والبغل والمهر والصقر وكثير من غلمان الترك. ثم تقدم الوزير من السلطان فاسبغ عليه العطف حتى قال: "ان الاستاذ الرئيس منا بمنزلة الوالد، وهو يحمل عنا كل ما ينبغي علينا حمله من المتاعب، وإنا لنرجو ان يوفق الى تهدئة انفسنا مما نحن فيه، وان اوامره تلي اوامرنا"، فقال الوزير: "اني عبد السلطان ولسوف أبذل ما في طاقة البشر لهذا العمل". وعاد الوزير بموكب يحيطه العز والتكريم، وقد احتفوا به حفاوة لا يذكر احد أنه رأى مثلها. [البيهقي، ١٩٨٦: ٥٦١]

لم تقتصر عناية الدولة ورعايتها للوزراء اثناء تقلدهم منصب الوزارة بالاحتفاء، بل كانت تكرمهم باصدار المراسيم واقامة الاحتفالات الخاصة يوم وفاتهم، فعندما توفي الوزير احمد حسن الميمندي أقيم له عزاء رسمي من قبل السلطان مسعود الغزنوي في بلاط الدولة، وكان يستقبل الاعيان وأركان الدولة العلماء والحجاب والعارض (قائد الجيش) وعامة الناس [البيهقي، ٣٨٨][٢].

٤-القاب الوزراء

منحت الدولة العباسية القاباً كثيرة للوزراء تعبيراً عن تقديرها لهم ورفع منازلهم بين الناس، فلقب وزراء العباسيين بالأنواء، كذي اليمينين وذي الرياستين، وذي الكفايتين،

وذي السيفين، وذي القلمين، وامثال ذلك [البيروني، ١٨٨٧: ١٣٤]، اما في العصر البويهي فتميزت القاب التشريف بطابع جديد، حيث عرفت الألقاب المضافة الى الدين والدولة والملة وما شابه ذلك [حسن الباش، ١٩٦٥: ١٢]، اما بالنسبة لوزراء سلاطين السلاجقة فكان يضاف الى القابهم الملك، مثل نظام الملك وعميد الملك وفخر الملك ومؤيد الملك وتاج الملك، ويعتبر الوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي اول وزير تلقب بأكثر من لقب في العهد السلجوقي [الزهراني، ١٩٨٦: ١٣١-١٣٢].

والغزنويون تأثروا بهذه الظاهرة التي سادت في العصر العباسي، بل واصبحت عرفاً سياسياً، اعتادت الدول الاسلامية على السير به، وسلاطين غزنة هم كذلك، منحوا وزراء دولتهم القاباً خاصة، وذلك للتشريف والتكريم، حتى أن السلاطين الغزنوية، كانوا أحرص ما يكونون على اكتساب الالقاب لانفسهم، فالسلطان محمود كان ينعت بنعوت كثيرة، كأمين الملة ويمين الدولة [الطوسي، ١٩٨٧: ١٩٨]، ونظام الدين وكهف الاسلام والمسلمين، وولي امير المؤمنين [البيهقي، ٤٧]، بينما السلطان مسعود بن محمود كان يلقب بالالقاب، ناصر دين الله، حافظ عباد الله، شهاب الدولة، المنتقم من أعداء الله، ظهير خليفة الله، أمير المؤمنين [الجوزجاني، جـ١ :٩٥] بحيث كانوا يحصلون على هذه الالقاب بمرسوم رسمي من الخلفاء العباسيين في بغداد [البيهقي، ٤٢]، وهي القاب كثيرة منحت لسلاطين غزنة تقديراً لاعمالهم العسكرية وحمايتهم للمشرق الاسلامي.

فأول من مُنح لقب الخواجة (المعلم الاول) من وزراء الدولة الغزنوية في عهد السلطان سبكتكين هو ابو العباس الاسفرائيني [Tripathi, 173][٧]. وكذلك فعل اولاده من بعده كالسلطان محمود والسلطان مسعود، ويعتبر من أسمى الألقاب التي لقب بها الوزراء في ذلك الوقت [البيهقي، ٣٧٩]، كذلك منح لقب شمس الكفاة للوزير احمد حسن الميمندي [الطوسي، سياست نامه: ٢٩٤]، يوم كان وزيراً للدولة الغزنوية في عهد السلطان محمود.

كما لقب الوزير في عهد الغزنويين بالاستاذ الرئيس، وهذا اللقب كان من أكثر الالقاب شيوعاً في الدولة [البيهقي، ٣١١-٣١٢][٨]، في حين كان السلطان مسعود الغزنوي يلقب وزيره احمد عبد الصمد بشيخي ومعتمدي [البيهقي، ٣٩٠][٩]، وكذلك أمر

السلطان مسعود بأن يخاطب الوزير احمد عبد الصمد بالشيخ العميد، وهذا اللقب لم يَلْقَ قبول الوزير، فكان يمتعض من مخاطبته بهذا اللقب [البيهقي، ٤١٢][١٠] في الوقت الذي كان فيه مرتب الوزير سبعين الف درهم في كل شهر [البيهقي، ١٥٥].

دور الوزارة وأثرها في التنظيمات الادارية والمالية والعسكرية والعلمية

لم تقف جهود الوزراء في الدولة الغزنوية، لا سيما في عهد السلطان محمود الغزنوي والسلطان مسعود، عند الناحية السياسية ومشاركتها في رسم سياسة الدولة على الصعيد المحلي والخارجي، ولم تقتصر على اعانة السلطان في توطيد اركان الدولة من خلال توثيق العلاقة الشخصية بينهما فحسب، بل تجاوز ذلك الى النواحي الادارية والمالية والعسكرية وحتى العلمية.

أظهرت الروايات التاريخية المعاصرة للعهد الغزنوي أهمية الاستشارة التي حرص عليها السلطان من وزراء البلاط. وذلك في حقب تاريخية متعاقبة، مما يؤكد على مدى النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به الوزراء في الدولة الاسلامية الغزنوية، في الوقت الذي كانت اختصاصات الوزراء في الحضارة العربية الاسلامية مُنْصَبَّةٌ في الاشراف على الاعمال الادارية والمالية والعسكرية للدولة، فكان من صلاحيات الوزير تعيين ولاة الأقاليم وعزلهم، والاشراف على ايرادات الدولة ومصروفاتها [الماوردي، الاحكام السلطانية، ١٣٩٤هـ: ٢٧].

وعودة الى المصادر التاريخية الأولى التي اولت عناية هامة بالكشف عما قدمه وزراء الدولة الغزنوية في مجال الادارة من خدمات كثيرة ازاء المؤسسات الادارية، نلاحظ كذلك، الدور العظيم الذي أداه وزراء البلاط الغزنوي في ادارة سياسة الدولة العامة، وانه لم يكن ضابطاً لتلك المؤسسات وموجها لها فحسب، بل اعتبر يد السلطان المطلقة في التنظيم والمتابعة والاشراف، سواء على صعيد متابعة الايرادات المالية والاشراف على المشاريع الاقتصادية، او على صعيد المشاركة في القرار السياسي والعسكري، لحضوره الدائم

النشط، وممارساته سلطات واسعة متعددة، كونه يمثل اعلى سلطة رسمية واعظمها احتراماً وتقديراً بعد السلطان مباشرة [Tripathi, 167].

وتسوقنا هذه الدراسة التي تعنى بوضع الوزراء ودورهم الهام في سياسة الدولة وادارتها، للحديث عن الادارة باشكالها المختلفة، ادارية ومالية واقتصادية وثقافية وعسكرية.

إدارة الولايات

أظهر وزراء الدولة الغزنوية مهارة فائقة وفريدة في ادارة الاقاليم والمناطق النائية التابعة للحكومة المركزية في العاصمة غزنة، وهذه الاقاليم التي خضعت للدولة بعد حروب طويلة كثيرة معظمها الحق بالدولة وادخل ضمن صلاحياتها الادارية في عهد السلطان محمود الغزنوي، ومن ابرز هذه الولايات ولاية اقليم سجستان، والهند، وخوارزم، وخراسان وطخارستان، واصفهان وطبرستان، وجوزجان ونيسابور، بالاضافة الى بلاد الافغان مقر الحكم الاسلامي للدولة الغزنوية.

ولقد مارس الوزراء مهمة الاشراف على الحكومات الاقلمية بأنفسهم، فهذا المؤرخ البيهقي يروي أن السلطان مسعود الغزنوي عندما هم بالرحيل من مدينة بلخ الى مدينة غزنة عاصمة الدولة سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م خاطب الوزير احمد حسن الميمندي بقوله:

"يجب أن تمكث اسبوعاً ببلخ فهنالك أصناف شتى من الناس بين عمال وقضاة واصحاب شرطة متظلمين ظلوا ببلخ، فامكث لتسمع اقوالهم وتصرفهم جميعاً وتلحق بنا بعد ذلك في بغلان (احد المدن الواقعة في افغانستان) فاننا سنقضي في بسمنكان (مدينة شمال افغانستان) في عرض الطريق فترة في القنص والشراب. فقال (أي الوزير): سمعاً وطاعة، ولكن يجب ان يظل معي كاتب من كتاب ديوان الرسائل ليكتب ما قد يأمر به مولانا، وخازن يعطي الخلعة لمن يستحقها اذا ما دعت الضرورة. فقال السلطان: حسناً فلتختبر ابا نصر مشكان (صاحب ديوان الانشاء) ليرشح كاتباً ويعين خازناً ومعه الدراهم والدنانير والالبسة حتى يمتثل لما يأمر به الخواجه الذي عليه ان ينتهي من هذه المهام في عشرة ايام، ليلحق بنا بعدها في بغلان."

نموذج باسماء الأقاليم والولاة في الدولة الغزنوية
في عهد السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي وولده مسعود

الإقليـــــــــم	الحاكم الاداري (الوالي)
١- الهند	١- نصر بن سبكتكين الغزنوي
	٢- نوشتكين الحاجب الكرخي
	٣- احمد بن نيالتكين الغزنوي
	٤- الامير ارياق الحاجب الغزنوي
	٥- ابو المنصور بن علي الغزنوي
٢- الملتان والسند وكشمير	١- داوود بن نصر الملتاني
	٢- ساراغ كوتوال (ملك كشمير)
٣- سجستان	١- خلف بن احمد الفتحي
	٢- نصر بن سبكتكين الغزنوي
	٣- نصر بن اسحق
٣- اصفهان وطبرستان وجرجان	١- شهاب الدين مسعود بن محمود
	٢- منوجهر بن قابوس بن وشمكير.
	٣- دارا بن منوجهر بن قابوس
٤- خوارزم	١- آلتن تاش
٥- خراسان وطخارستان	١- ارسلان الحاجب
٦- نيسابور وجوزجان	١- ابا النصر محمود بن ابو الحرث أحمد

ثم يستطرد البيهقي ويقول: فرشحني أنا، أبا الفضل البيهقي، استاذي ابو النصر للكتابة. [البيهقي، ٢٦٧-٢٦٨]

وعما أبداه وزراء العهد الغزنوي من اهتمام بالتنظيمات الادارية، فتطلعنا مقدمة الشاهنامة على الدور الكبير الذي قام به الوزير احمد حسن الميمندي الذي حاز على ود السلطان المطلق، فقد اشرف بدقة متناهية على حكومات الدولة الاقليمية في عهد

السلطان محمود الغزنوي [الشاهنامه، ٥٦] ثم اتسعت صلاحياته في ايام السلطان مسعود بن محمود الغزنوي [البيهقي، ٣٨٧]، فكان لما تمتع به الوزير من خبرات واسعة، وشخصية قيادية انعكست على نجاح وتقدم الدولة، وعلى تماسك اجزاء المملكة الغزنوية بحكم مركزي ثابت وقوي فاستحوذت شخصيته على اعجاب ولاة الدولة في جميع المناطق .[Habib, 68]

وللعناية الكبيرة التي اولاها وزراء الدولة الغزنوية في الحفاظ على ربط الاقاليم بوحدة ادارية قوية منحت الوزراء هالة عظيمة من التقدير والاجلال لدى السلاطين الغزنوية، اذ كان لنجاح الوزراء في تحقيق هذه الاهداف السياسية السامية، سبباً وراء تفرغ السلطان لتجريد الحملات العسكرية المتلاحقة في اواسط اسيا وشمال القارة الهندية، التي حققت انتصارات منقطعة النظير.

ديوان الانشاء

كذلك كان وزير الدولة الغزنوية يشرف اشرافاً مباشراً على دواوين الدولة، بل واحياناً يساهم في اختيار القيادات لملء مثل هذه المناصب في الدولة [البيهقي، ٣٥٦]. فديوان الانشاء «ديوان الرسائل» خضع في الغالب لسيطرة ونفوذ الوزراء مباشرة، وديوان الانشاء من اهم مؤسسات الدولة، لا سيما وانه يشكل حلقة اتصال من خلال المحادثات والمراسلات بين الدولة والعالم الخارجي، بمعنى أن الديوان كان يرسم المعالم الاساسية لسياسة الدولة الغزنوية الخارجية، مع دولة الخلافة العباسية من جهة، ومع الدولة الفاطمية وبقية دول المنطقة من جهة اخرى، ولقد خطى ديوان الانشاء خطوات كبيرة في توثيق الروابط بين الدولة الغزنوية ودولة الخلافة العباسية في بغداد ايام القادر بالله العباسي.

وممن تولى منصب ديوان الانشاء في وزارة احمد حسن الميمندي ابو نصر بن مشكان (ت ٤٣١هـ/١٠٣٩م)، الذي اعتبره البيهقي من كبار علماء الدولة الغزنوية [البيهقي: ٢٥٠] ويذكر ابن الاثير أنه رأى لابن مشكان كتابات في غاية الابداع والجودة [الكامل، جـ٩، ٤٧٢]. على أن ابا نصر هو أستاذ المؤرخ البيهقي، الذي خدم عنده في الديوان نائباً له ومساعداً في شؤون الكتابة وأعمال الديوان [البيهقي، ٢٦٨]، وكذلك أبو

الفتح البستي (ت٤٠٠هـ/١٠١٠م)، الذي باشر أعمال الديوان أيام السلطان محمود الغزنوي [السبكي، طبقات الشافعية: جـ٥، ٣١٦]، وهو ممن إشتهر بجودة الخط والمهارة في الترسل والإنشاء، وقد خدم البستي الخواجة أحمد حسن الميمندي في الهند أيام محنته، وممن رفقوا به وأشفقوا عليه في تلك الأيام [البيهقي، ١٦٧]، ثم عين أبو المنصور على الغزنوي صاحباً للديوان أكثر من مرة في عهد الملوك الغزنوية، وفي عهد السلطان مسعود بن محمود الغزنوي تولى إمارة الهند وديوان الإنشاء وسكن مدينة لاهور [الندوي، نزهة الخواطر ١٩: جـ١ . ٨٢]، ودرجت السياسة لدى الوزراء أن يجتمعوا مع الوفود الأجنبية، ويستقبلوا الرسل بصحبة رئيس ديوان الإنشاء، فاجتمع أحمد عبد الصمد مع وفود السلاجقة ، ومع وفد الخلافة العباسية [البيهقي، ٣٩٣-٥٢٥]، وأحياناً كان الوزراء وصاحب ديوان الإنشاء يبذلان جهوداً كبيرة في استعطاف قلب السلطان ليتقبل اعتذارات الوفود عن سلاطينهم الذين ساءت علاقتهم مع الدولةالغزنوية، كما حصل مع وفد السلاجقة [البيهقي، ٥٢٦] [Habib, 67] .

ديوان البريد

استقطب البريد إهتمام الوزراء في عهودهم المختلفة في الدولة الغزنوية، وتولوا مهمة تنصيب أصحاب البريد الذين يقومون بالإشراف على هذه المؤسسة في جميع أقاليم الدولة، وذلك عائد إلى الأهمية الكبرى للبريد كوسيلة هامة للإتصالات وربط العاصمة مع بقية الأقاليم. بالإضافة إلى مراقبة الثغور والحركات التي تسعى إلى زعزعة الأمن الداخلي. وتعيين الوزير لصاحب البريد انما يتم بأمر سلطاني في أغلب الاحيان [البيهقي، ٤٦٨]، لا سيما ديوان البريد المركزي المتواجد في عاصمة الدولة الغزنوية [البيهقي، ٤٦٥]، في الوقت الذي شكل فيه ديوان بريد الجيش أهمية فاقت بقية دواوين البريد الموزعة في ارجاء الدولة، حيث حرص الوزراء بالاشراف على بريد الجيش لأهميته العسكرية والامنية، فكانوا – أي الوزراء – ينتدبون الرجال الاقوياء الاذكياء المهرة [البيهقي، ٤٨٥] للاضطلاع بهذه المؤسسة. ومن ابرز اصحاب ديوان بريد الجيش في الدولة الغزنوية أبا سهل الهمذاني الذي عينه الوزير احمد عبد الصمد بأمر من

السلطان مسعود بن محمود الغزنوي، وابا الحسن دلشاد الذي حاز على ثقة السلطان والوزير لما تمتع به من قدرات في معرفة الاخبار، وتقصي الحقائق والحصول على المعلومات الاستخبارية الخفية، وجرت العادة في أيام السلاطين الغزنوية، أن يوضع البريد في كيس له حلقة، وتختم بأختام كثيرة [البيهقي، ٤٦٨، ٤٨٥، ٧١٦].

بيت المال

أما عن دور وزراء الدولة في المجال المالي، فهو بدون شك دور عظيم فاق بأهميته وخطورته كل ما تمتع به الوزراء من صلاحيات إدارية، وأعتبرت مسؤولية الوزراء تجاه الوضع المالي مهمة مصيرية للدولة، فأما أن تكون سبباً في رقي ونهضة الدولة أو سبباً في تدهورها وإنحطاطها السياسي والإقتصادي. لإن ذلك يدخل ضمن مهامهم الأساسية، لذلك فقد نهض الوزراء بأنظمة الدولة المالية، مستفيدين من تجاربهم السابقة في هذا المضمار. وفي هذا يقول الماوردي: كان الوزير يحفظ دخل الدولة بالهيبة والاستظهار، ويضبط وارداتها بالحاجة والاضطرار [الماوردي، الوزارة، آداب الوزير: ١٩٧٦:١١٥].

فقد رعى الوزير أحمد حسن الميمندي في عهد السلطان محمود الغزنوي وولده السلطان مسعود، قواعد خزانة بيت مال الدولة الغزنوية وأنظمتها ويروى لنا السياسي نظام الملك الطوسي (ت٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، إن الأمير آلتن تاش الذي كان الأمير الحاجب للسلطان محمود، ندب حاكماً لخوارزم، وإرسل إليها، وكان معدل دخل حاصلات خوارزم ستين ألف دينار في حين كانت رواتب جنده ضعف هذا المبلغ، وبعد مرور سنة على توليه ولاية خوارزم، أرسل إليه الوزير الميمندي معتمدية يطلبون موارد خوارزم. إلا أن التن تاش أرسل لبلاط السلطنة يلتمس أن يجعل خراج خوارزم البالغ ستين ألف دينار رواتب للجند، وقد عارض الوزير الميمندي هذا التوجه، برسالة حملت أقسى العبارات، حيث بعث الرسالة إليه مع قوة من الحرس الخاص إلى خوارزم، وأحضروا ستين ألف دينار وأودعت خزانة الدولة [الطوسي، ٢٩٣-٢٩٤]. وهذه الرواية التي أوردها نظام الملك الطوسي في سياق حديثه عن سياسة وزراء الدولة الغزنوية المالية، تؤكد على

أن جباية المحاصيل الخراجية، وقبض واردات بيت المال، إنما كان بإشرافهم ومتابعتهم المتواصلة لتحصيلها من ولايات الدولة، وإذا بدر من الوزير أحمد بن ميكال الشهير بحسنك، بعض التصرفات التي تنم عن طمع الوزير وجشعه في أموال الدولة في فترة وزارته [Lane-Pool, 39] ، وما ترتب على ذلك من إساءة للدولة وخلق خلل في نظامها المالي، فإن إعادة تنصيب الميمندي للوزارة مرة ثانية، في عهد السلطان مسعود سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م، كانت نقطة تحول في اعادة تطوير السياسة المالية والإقتصادية في الدولة، إذ باشر عهده الجديد برفع الحيف والظلم الذي لحق بسكان الأقاليم من جراء ما فرضه حسنك، من ضرائب أثقلت قدراتهم وتجاوزت إمكاناتهم المادية[Lane-Pool, 39]، فعندما جلس الميمندي في ديوان الوزارة للمرة الثانية، خلفاً لحسنك، أصدر تعليمات رسمية جديدة، وينقل لنا المؤرخ البهيقي (ت ٤٧٠هـ/١٠٧٧م) نص المرسوم كالآتي:-

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله المصطفى محمد وآله أجمعين، وحسبي الله ونعم الوكيل اللهم أعني لما تحب وترضى برحمتك يا أرحم الراحمين ليعط الفقراء والمساكين شكراً لله رب العالمين، من الورق عشرة الآف درهم، ومن الخبز عشرة الآف ومن السمسم خمسة الآف ومن الكرباس عشرةالآف ذراع"، ثم أمر بجلب المتظلمين وأرباب الحاجات ومنحهم حاجاتهم [البيهقي، ١٦٧-١٦٨].

نهض الميمندي بادىء الأمر إلى ترتيب الأوضاع المالية وتصحيح السياسية الإقتصادية، فأمر الكتاب أن يسجلوا كل ممتلكات الدولة بالإضافة لممتلكاتهم الخاصة، لإنه إشار بإصبع الإتهام نحوهم، ووصفهم بالانانية وحب الذات وعدم الاهتمام بمصالح الدولة، مما تسبب في تدهور مصالح الدولة، ثم طلب القوائم وقابلها بما سجله خازنوا السلطان، وقدموه إليه صنفاً صنفاً، وكانت أموالاً لا تحصى من الذهب والفضة والملابس، فحازت هذه السياسة إعجاب السلطان مسعود، لما أبدى الوزير من براعة وذكاء، وأمر له بعشرة الآلف دينار وخمسمائة ألف درهم وعشرة من الغلمان الاتراك [البيهقي، ١٦٨].

وتطلعنا الروايات التاريخية على ما تمتع به الوزير الميمندي من قوة الشخصية في ضبطه لواردات الدولة والمحافظة على اموالها العامة والخاصة، حتى لم يتسن لاحد من المسؤولين في ايام وزارته ان يعبث باموال الدولة، واموال الرعية، فاستقامت بذلك مؤسسات الدولة واعيانها وكبار رجالاتها طوال حياة الوزير [الشاهنامه، ٥٦]، وحين توفي الوزير، وجد الكثيرون فرصتهم في استغلال مناصبهم، وراحوا يعبثون بأموال الدولة العامة، ويمنعوا ارزاق الجند، كما حدث مع رئيس ديوان العرض (الجيش) ابو القاسم كثير، اذ بسط يده بتوفير المال العام على حساب الجند، وانقص من عددهم لتحقيق الغرض نفسه، مما اخل في قوة الدولة السياسية والعسكرية والمالية [Tripathi, 164-165].

ولم تكن سياسة الإصلاح المالي والإقتصادي حكراً على الوزير الميمندي فحسب، بل بذل كل وزراء الدولة جهداً متواصلاً في سبيل نهضة الدولة الغزنوية مالياً وإقتصادياً سواء عن طريق جباية الاموال من ولاة المناطق او عن طريق ضبط الاموال العائدة للدولة كغنائم الحروب التي تحققت عقب الإنتصارات العسكرية في ممالك الهند الشمالية والوسطى(١١)، وكانت هذه المكاسب المالية –وهي ضخمة– سبباً وراء تطور مرافق الدولة كإشادة المعاهد العلمية وشق الطرقات، وبناء المساجد والقلاع والجسور [Meyer, 1976: 82] وكثيراً ما كانت صرامة الوزراء في ضبط الموارد المالية تؤدي إلى خلق متاعب جمة في وجه الوزراء أمام السلطان، الذي جعل أسمى اهداف دولته التوسع في أفغانستان وأواسط أسيا والهند فلذلك لا تخلو سنة من سنوات الحكم الغزنوي، لا سيما أيام السلطان محمود من غزوة أو حملة عسكرية جديدة، مما أدى إلى إرهاق الدولة في كثير من الأوقات وكان ذلك مدعاة لأن يتهم السلطان وزراء دولته بالتقصير في إمداد الجيش، فوقع بعض الوزراء كالاسفرائيني وأحمد حسن الميمندي تحت طائلة الإتهام وسوء الظن من قبل السلطان.

فتدهور العلاقة بين السلطان محمود ووزيره أبو العباس الإسفرائيني إنما جاءت من إتهام السلطان له بالتقصير بإمداد الجيش، ففي سنة (٤٠١هـ/١٠١١م) حصلت قطيعة

بينهما، وعلى ضوء ما قررته مقدمة الشاهنامة التي أشارت إلى العلة الموجبة للنفرة والقطيعة، هو بسبب قلة الخراج، ومطالبة السلطان وزيره بالمال، حتى انتهى الامر الى حبس الوزير والزامه بغرامة مالية تقدر بمائة ألف دينار [الشاهنامه، ٥٦] [Tripathi,164]، في حين أن تدهور العلاقة بين السلطان محمود الغزنوي ووزيره أحمد حسن الميمندي مردّها إلى شره السلطان بأموال الوزير بسبب قلة موارد الدولة الخراجية، وذلك في أواخر وزارة الميمندي في عهد السلطان المذكور، فقبض عليه واودعه السجن سنة (٤١٢هـ/١٠٢٢م) وقبض منه إموالاً تقدر بخمسة آلاف الف (خمسة ملايين) دينار [إبن الاثير، الكامل: جـ٩، ٤٠٠].

ديوان الجند

كذلك عمل وزراء الدولة الغزنوية في الإشراف على المؤسسة العسكرية ومتابعة إحتياجاتها المادية والبشرية (الجند) والأسلحة، وكون هذه المؤسسة من المؤسسات التي دار رحى الحكم الغزنوي عليها، فقد لاقت من الحكومة (السلطان والوزير) كل عون ورعاية حتى أنها فاقت رعاية الدولة للحركة العلمية والثقافية التي نهضت في زمانهم نهضة متطورة.

وقد راعت الدولة الغزنوية أن تقسم الجيش إلى مركزي وأقليمي، وجعلت على كل منطقة أو إقليم قائداً عسكرياً (العارض)، بحيث خول الوزير بمهمة الإشراف على هذه القيادات العسكرية، سواء كانت المركزية في العاصمة أو الأقليمية [Tripathi, 170-171]. أضف إلى ذلك، أن الوزير كان محط مشورة السلطان في إتخاذ القرارات العسكرية والشؤون الحربية، ووضع الخطط في سبيل إنجاح السياسة العامة للدولة، ويشاركه في ذلك غالب الأحيان العارض (قائد الجيش) وكبير الحجاب لدى البلاط السلطاني [البيهقي، ٧١٠]. وبدى إهتمام الوزراء واضحاً في إختيارهم رجالاً أكفاء لمنصب العارض (قائد الجيش)، بحيث لم يكن هذا الإختيار عشوائياً، بل خضع لتمحيص ودراسة متعمقة، فعندما أختير أبو سهل الزوزني قائداً للجيش، كان الوزير أحمد الميمندي قد استشار فيه رجالات الدولة، وذلك لتقديم المعونة والإرشاد حتى يسير شأن

الجيش مساراً منضبطاً منظماً [البيهقي، ١٦٦] بينما كان السلطان في أغلب الأحيان لا يجد ملاذاً من الموافقة على إختيار الوزير لمن هم مؤهلون لهذا المنصب وذلك لثقته بالوزير، فالسلطان مسعود أخذ رأي الميمندي الذي وقع إختياره على أبي سهل الزوزني كقائد للجيش، بل أحتفل السلطان بالعارض إحتفاء كبيراً، فألبسه خلعة فاخرة للغاية أعدت له خصيصاً من جملتها، منطقة ذهبية بسبعمائة مثقال [البيهقي، ١٦٦].

وكان قائد الجيش يُمثل أمام السلطان لتأدية فرائض الطاعة والولاء لبلاط الدولة في حين يخاطبه السلطان بقوله:

بورك لك، اذهب الى الوزير، ولتعمل بمشورته في تنظيم امور الجند، فإنه من أهم الاعمال، فقال ابو سهل الزوزني: سمعاً وطاعة، وقبل الأرض وذهب رأساً الى ديوان الخواجه (الوزير) فأجلسه الى جواره وتحدث اليه في لطف كثير، بينما سارع جميع الاكابر والموالي والحشم، وقاموا بحقه خير قيام، وحملوا اليه مالاً كثيراً [البيهقي، ١٦٦].

وللوزير أحمد عبد الصمد كذلك، اليد الطولى في اختيار قادة الجيش الغزنوي، فقد وقع رأيه على ابي سهل علاء كنائب لقائد الجيش (نائب العارض) على منطقة هراة [البيهقي، ٥٦٤]، ومن الاعمال التي انيطت بالنائب انه كان يستعرض القوات العسكرية في الاقليم، ويقوم بتوزيع الاجور على الجند ويتابع احوالهم [البيهقي، ٥٦٥].

ولما أقال السلطان مسعود الغزنوي ابا سهل الزوزني من ديوان العرض (الجيش) بعد ثبات عدم مقدرته على رعاية المصالح العسكرية للدولة، وانه خرج بسياسته المالية عن الاهداف العليا، استشار السلطان وزيره بهذا الأمر، ليرى رأيه فيمن يصلح ليسند اليه ديوان العرض (الجيش)، فوقع اختيارهم على ابي الفتح الرازي، وكان قد عمل مدة مع الوزير الميمندي [البيهقي، ٣٥٦] وكان الوزير سبباً وراء اختيار الرازي لهذا المنصب، اذ زين للسلطان محاسنة وكفاءته لقيادة الجيش، وقال الوزير لصاحب ديوان العرض بعدما أصدر البلاط السلطاني مرسوماً بتعيينه:

كن مقداماً وانهض بأعباء منصبك، ولست ارى حكمة في انقاص عدد الجند وعدتهم

لتوفير المال، لان هذا يخل بشئون الدولة والناس [البيهقي، ٣٥٧].

فألبس ابو الفتح الرازي خلعة رئيس ديوان العرض (الجيش)، وتمنطق بالمنطقة ذات السبعمائة مثقال، ثم عاد الى الديوان حيث ادى له أعيان الدولة ورؤساء الجند أحسن فروض الطاعة، وكان رجلاً قديراً كفؤاً، وظل مستقيماً طوال حياة الوزير احمد حسن الميمندي، فلما مات الوزير خلا له الجو وبسط يده بالتوفير على حساب الجند، فأحدث خللاً كبيراً في الدولة [البيهقي، ٣٥٧].

وإذا كان للوزراء اهمية واضحة في اختيار قادة الجيش ورؤساء العسكر في الدولة الغزنوية، فلم تقتصر اعمالهم عند هذا الحد، اذ كانوا يشاركون في اعداد الجيوش وتسييرها للفتوحات، بل واحياناً تقع عليهم مسؤولية قيادة الجيش مباشرة، كما حصل مع الوزير احمد عبد الصمد الذي قاد جيشاً الى فتح اصفهان، حيث هيأ مالزم من الجند والعمال والفيلة والغلمان بأمر من السلطان مسعود الغزنوي [البيهقي، ٤١٧-٤١٨].

وبمشاركة أعيان الدولة كان الوزير يساهم في اعداد القوات المسلحة لارسالها الى المناطق التي عادة ما يظهر فيها بعض عوارض التمرد والخروج على سيادة الدولة وطاعتها، ويذكر البيهقي: ان احمد عبد الصمد وزير السلطان مسعود الغزنوي بمساعدة قائد الجيش، قيد اسماء الجند المميزين، ودفع لهم مرتباتهم نقداً ليكونوا جيشاً قوياً لحماية مدن الدولة، كمدينة بلخ [البيهقي، ٤١٨-٤١٩]. وسيّر السلطان مسعود وزيره احمد عبد الصمد بحملة عسكرية واسعة الى نواحي طخارستان وبلخ لما ظهر فيها ثورات ضد الدولة الغزنوية [البيهقي، ٤٢٧]، وأوكل له مهمة قمع هذه التحركات التي هددت سلامة الأراضي الغزنوية وسيادتها، في الوقت الذي عممت فيه الفرمانات والكتب السلطانية على جميع الاعيان ليستمعوا الى ما يأمر به الوزير، للعمل بمقتضى رؤيته وما يناسب الملك [البيهقي، ٣٥٠-٤٢٨]. فحقق الوزير انتصاراً عظيماً في هذه الحملة، وعاد غانماً ظافراً، فقد جرى على يديه معركة عظيمة على حدود طخارستان، وأقر الأمن في تلك النواحي، واستقر بها النظام تماماً، وعملاً بالامر السلطاني، فقد سلم اقليم طخارستان

الى الحاجب الكبير بلكاتكين، واستقبل الوزير بعد عودته استقبال الفاتحين الابطال [البيهقي،٤٦٨].

ويطلعنا المؤرخ البيهقي على مستوى النفوذ الواسع الذي تمتع به وزير الدولة في المؤسسة العسكرية، فعندما قررت الحكومة الغزنوية اعادة الاستقرار الى الاقاليم والمدن التي حاولت الخروج على شرعية النظام الغزنوي، كانت مدينة آمل من المدن المستهدفة في هذه السياسة العسكرية، حيث كان عدد سكانها حوالي ألف ألف رجل (مليون رجل)، ولما استقر رأي الدولة على هذا الامر، استأنس السلطان برجالات بلاطه، فالتفت الاستاذ الرئيس احمد عبد الصمد الى الحاضرين وقال:

"أنتم يا رؤساء الجيش ماذا تقولون" قالوا: "نحن عبيد، وان مهمتنا الحرب والضرب بالسيف والاكثار من الولايات التابعة للسلطان ونحن نتقدم كالأرقاء، بكل ما يأمر به السلطان، وأرواحنا فداء له، هذا هو رأينا، أما ما ينبغي ومالا ينبغي أو ما يليق وما لا يليق، فهذا من واجب الخواجه لأنه الوزير، وليس من واجبنا" [البيهقي، ٤٧٣-٤٧٤].

دور الوزير في الحياة الثقافية

أما عن إهتمام الوزراء الغزنويين في مجال المعرفة والثقافة، فلا يقل بأي حال عن الجانب الإداري والمالي والعسكري فقد أظهروا توجهاً دل على نزعتهم العلمية وتقديرهم للعلماء والأدباء، فالدولة ممثلة بالسلطان، منحت الحركة العلمية والثقافية كل رعاية وتقدير، ووضعت كل صلاحياتها وسلطاتها في سبيل نهضة الدولة علمياً وثقافياً وإنعكس ذلك الإهتمام على بقية المسؤولين بما فيهم الوزراء.

وأعترفت كتب التاريخ والأدب والتراجم بمبالغة السلطان محمود الغزنوي في رعايته للحركة العلمية والثقافية، إذ أبدى حماساً منقطع النظير في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي، فابن الأثير يؤكد لنا أن السلطان الغزنوي كان صاحب علم ومعرفة، وله عدة تصانيف وتآليف. وكتب في شتى العلوم [الكامل، ٩/٤٠١]. وكان مورد العلماء ومقصد الأئمة والقضاه [الفارسي، تاريخ نيسابور، ١٤٠٣هـ: ٦٨٠-٦٨١]. وأعتبره السبكي "أحد

أئمة الفقه الحنفي"، وصار معدوداً من علماء المسلمين [طبقات الشافعية الكبرى، جـ٥/٣١٥] من جهة ثانية، ثمة إعترافات من بعض المستشرقين بأن السلطان محمود لم يكن فاتحاً غازياً عالي المكانة من الجهة العسكرية فقط، بل أنه كان سلطاناً عاقلاً أديباً كيساً، ناظماً بين حاشيتي المادة والمعنى، جامعاً بين دولتي السيف والقلم، وفي زمانه حصلت نهضة فارس العقلية، وصارت غزنة هذه التي كانت عبارة عن قلعة حربية، مركزاً للعلم والعرفان، ومشرقاً لأشعة الحكمة والأدب، وأمتلأت مدارس وجوامع ومكاتب واليها شدت رحالها الحكماء والشعراء والعلماء، وإن لم يكن منهم إلا الفيلسوف الأعظم أبو نصر الفارابي، والشاعر الأكبر هوميروس العجم "الفردوسي" لكفى [شكيب أرسلان، حاضر العالم الاسلامي، ١٩٧٣م/جـ٤/٢٨٩].

وكذلك السلطان مسعود الغزنوي الذي إحتذى حذو والده في رعايته للعلوم والثقافة، وقام بتشجيع الحركة العلمية، وجمع حوله العلماء في بلاطه، من أبرزهم أبو الريحان البيروني (ت ٤٤٠هـ/١٠٣٨) [نزهة الخواطر، جـ٢/٤٨٩]، أحد أعظم الحكماء المشهورين في عالم الإبداع العلمي في التاريخ الإنساني، وقد ألف عشرات الكتب الهامة منها ما ألفه للسلطان مسعود الغزنوي وبأسمه، ككتاب القانون المسعودي في الفلك والرياضيات والجماهر في معرفة الجواهر وهو مبحث في المجوهرات وأنواعها وما يتعلق بها [الندوي، ٢/٤٨٧].

هذه الروايات تسوقنا إلى القول بأن عاصمة الدولة الغزنوية أضحت في هذا العصر واحدة من كبرى العواصم الإسلامية إهتماماً بالثقافة والعلوم، وعدت أيضاً مركزاً هاماً من مراكز الثقافة في شرق العالم الإسلامي، وهذا ما دفع بحركة التأليف والتصنيف إلى أن تتطور وتحتل مكانة المنافسة مع مدن الإسلام الكبرى، كبغداد ودمشق والقاهرة في زمانها، فوزراء الدولة الغزنوية ساهموا أيضاً في نهضة وتطور هذه العاصمة الغزنوية علمياً وثقافياً، فنجد أول وزير للدولة الغزنوية هو ابو العباس الاسفرائيني من العلماء الكبار، فكان عالماً أديباً في اللغة الفارسية إلى جانب اللغة العربية، إلا أن نزعته الفارسية غلبت عليه وأعتنى بالآداب الفارسية [مقدمة الشاهنامه، ٥٦]، هذا فضلاً عن

أنه إتخذ من لغة فارس لغة للديوان السلطاني الرسمية، ولغة المراسلات والمخاطبات الداخلية والخارجية على حد سواء [Habib,167].

وميول الإسفرائيني تجاه الآداب الفارسية، أظهرت تعصباً صريحاً إزاء التراث والثقافة الفارسية، مما دفع بالشاعر الشهير الفردوسي إلى نظم أبيات يمدح فيها الوزير الغزنوي ويمجده [مقدمة الشاهنامه، ٥٦]. وقد أبدع الكثير من العلماء في شتى حقول المعرفة والثقافة أيام الوزير الإسفرائيني، منهم الشاعر أبو الفتح البستي (ت٤٠٠هـ/١٠١٠م) وهو من كبار علماء وشعراء الدولة الغزنوية، وهو كما يقول المؤرخ إبن العماد الحنبلي، وإبن كثير: شاعر زمانه وأديب ناحيته، وصاحب الطريقة الأنيقة في التجنيس البديع [شذرات الذهب، جـ٣/٥٩] [البداية والنهاية، جـ١١/٣٤٠]، وثمة الشاعر بديع الزمان الهمذاني (ت٣٩٨هـ/١٠٠٨م) الذي حظي بصحبه السلطان محمود الغزنوي ووزيره أبو العباس الإسفرائيني [ابن الاثير، جـ٩/٢٠٩]. أما الوزير أحمد حسن الميمندي، فيُعد من أشهر رجالات الدولة الغزنوية إهتماماً بالآداب والثقافة ورعايتها [البيهقي، ٣٠٦-٣٠٧]، وهو بإعتراف من أرخ للعهد الغزنوي[٢٢]، عالم ضليع في الأدب والمعارف بالإضافة إلى خبراته الواسعة في مجال معرفة النظم السياسية والإدارية وحتى العسكرية أحياناً، وأهمية هذا الوزير تأتي من خلال خدمته الطويلة في بلاط الدولة، فقد خدم السلطنة الغزنوية في عهد السلطان محمود الغزنوي وولده السلطان مسعود الغزنوي، وتُعد هذه الفترة من أكثر عهود الدولة الغزنوية ثراءً للعلماء والمعارف والمدارس [البيهقي، ١٦٤] [الكامل، ٩/٤٣٢]، وهو كذلك من العلماء (الوزراء) الذين قاموا بتعريب الدواوين الادارية، مخالفاً بذلك سياسة سلفه الاسفرائيني، وكخطوة اصلاحية في تعريب الديوان فقد نالت استحسان المؤرخ العتبي الذي قال: ورفعت ألوية الآداب والكتابة العربية [العتبي، جـ٢/١٧٠]. وقد اجتمع لديه من العلماء والشعراء والأدباء ما لم يجتمع عند غيره من الوزراء، مما تسبب في انتعاش الحركة العلمية والأدبية في بلاط الغزنويين، فالشاعر الفردوسي، والعنصري والعسجدي وزيني وفرخي هم من شعراء البلاط الغزنوي الذين رعاهم الوزير المذكور، وأغدق عليهم فيض عطاياه [مقدمة

الشاهنامه، ٧٣-٧٤]. ومن علماء الدولة الغزنوية ايام الميمندي، العلامة عثمان النيسابوري الواعظي (ت ٤١٦هـ/١٠٢٦م) [ابن الجوزي، المنتظم، ١٣٥٨هـ: ٨/٢٣]، والعلامة ابو بكر عبد الله بن احمد القفال المروزي (ت ٤١٧هـ/١٠٢٧م) [شذرات الذهب، ٣/٢٠٧].

وللميمندي لمسات واضحة في نظم الملحمة الشعرية الفارسية "الشاهنامه" التي نظمها الشاعر الفردوسي (ت ٤١١هـ/١٠٢١م)، اذ جعله السلطان محمود الغزنوي المراقب والمتابع للفردوسي، وكذلك الراعي على مصالح الفردوسي، وبأمر من السلطان فقد أوكل الى الوزير مهمة اعطاء الفردوسي ألف مثقال من الذهب كلما نظم الفردوسي الف بيت، الا أن الفردوسي كان لا يأخذ الاموال، يبغي بذلك ادخارها لبناء سد طوس المتهدم [مقدمة الشاهنامه، ٧٣-٧٤]. وكذلك أشرف الوزير على جميع الاموال التي قررها السلطان للفردوسي، ولو أن الميمندي أبدى بعض المعارضة على المقدار الكبير من الاموال، وكان الميمندي يخشى على الشاعر ان هو قبض على ستين ألف مثقال من الذهب، وقال: حسبه مثلها فضة، فأمر السلطان أن يعطى ستين الف مثقال فضة، ارسلها للفردوسي وزير الدولة [الشاهنامه، ٧٣].

وأدت كذلك، سيطرة الميمندي على خزنة الدولة الى دعم وتنشيط الحركة الثقافية من خلال استقطاب العلماء والادباء والفقهاء، وقام ببناء مؤسسات علمية ومعاهد للدراسة، وكان له دور بارز في بناء جامعة ضخمة في مدينة غزنة، والتي اعتبرها المؤرخ مير (Meyer) صرحاً علمياً فريداً في زمانه، ثم الحق بها المدارس والمكتبات [فرشته، ١٩: جـ١/٦٠] [Meyer, 82].

وأسهم كذلك، الوزير أحمد حسن بن ميكال الشهير بحَسَنك (٤٢١هـ/١٠٣١م - ٤٢٢هـ/١٠٣٢م) في نهضة وتطور الحركة الثقافية في الدولة، وذلك على الرغم من أميته وعدم قدرته على القراءة، فآوى الى الديوان العلماء وقدم لهم المال الجزيل، وأظهر حرصاً كبيراً في تشجيع العلماء، فقد اصطحب حسنك، الامام ابا صادق التباني الذي كان آية في العلم، وبنى له في مدينة غزنة مدرسة عظيمة، واقامه للتدريس فيها [البيهقي، ٢٢٦]،

ثم أنه لما أرسله السلطان الى نيسابور احضر معه اثناء عودته الى العاصمة غزنة كوكبة عظيمة من الفقهاء والعلماء والقضاة [البيهقي، ٢٢٧].

ومن جانبه، أبدى الوزير احمد عبد الصمد رعاية للثقافة والعلوم اثناء خدمته في وزارة السلطان مسعود الغزنوي، وعمل على توفير العلماء والأدباء في بلاط الدولة، فكان من العلماء الذين حرص عليهم الوزير، ابو الريحان البيروني (ت ٤٤٠هـ/١٠٤٨م) الفيلسوف العظيم [القلقشندي، صبح الاعشى، ١٩: ٥/٦٤-٦٥].

وعودة الى ما سبق من تعامل الدولة الغزنوية ايجابياً تجاه الوزراء ومنصب الوزارة، فمرد ذلك عائد الى دور الوزراء العظيم في خدمة الدولة بشتى مؤسساتها الادارية والسياسية، وأن الوزير كان بمثابة يد السلطان القوية في تنظيم شؤون الدولة، وممارسة الوزير لسلطات متعددة يدل على أهميته، وانه يمثل اعلى شخصية رسمية واعظمها تقديراً واحتراماً بعد السلطان {Tripathi, 167].

نخلص بعد عرضنا لهذه الدراسه التي عنيت بمعرفه احوال وطبيعه الوزارة في الدولة الغزنوية، وما قدمته من خدمات عظيمه، ساهمت جميعها في نهضة ورقي الدولة على كافة الصعد، نخلص الى العديد من الاستنتاجات:-

اولاً:- ابرزت دور الوزراء في اضطلاعهم بسياسة الدولة العامة، حيث اظهرت اعتماد السلطان المطلق على قدرات الوزراء السياسية، بل واضحى الوزير في كثير من الاحيان، صانعا للاحداث السياسية، في الداخل والخارج، نظراً لاهتمام السلاطين الغزنويين ومشاغلهم في الفتوحات العسكريه في اواسط آسيا وشمال شبه القارة الهندية.

ثانياً:- اضف الى النفوذ السياسي الرسمي الكبير الذي تمتع به الوزراء، فانهم كانوا الى جانب ذلك، من اكثر الشخصيات السياسية مقدرة على ادارة شؤون الدولة، من مراقبة الولايات واختيار ولاتها، وضبط هذه الحكومات الأقليمية بسلطة الدولة المركزية بكل دقة واتقان.

ثالثاً:- ارتقى وزراء الدولة الغزنوية خلال ممارستهم لمنصب الوزارة الى الاهتمام بالناحية الثقافية والعلمية، ودفعهم هذا التوجه الى ابداء حماس منقطع النظير تجاه رعاية العلم واحتضان العلماء، وبدا منهم -اي الوزراء- تنافسا حاداً على من يكون سباقاً في هذا المضمار للنهوض بالدولة علمياً وثقافياً.

رابعاً:- كذلك، قلما نجد في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية، والدولة الغزنوية جزء منها، وزراء قادوا جيوشا عسكرية لقمع المتمردين الثائرين على النظام السياسي الذي هم فيه أحد صنّاع القرار، كما قدمت الدولة الغزنوية وزراء اضطلعوا في قمع الكثير من المتمردين كأحمد حسن الميمندي، واحمد عبدالصمد، وحسنك.

خامساً:-اظهرت اهمية العهد الغزنوي الذي امتد من سنة ٣٨٨هـ/٩٩٨م وحتى سنة ٤٣٢هـ/١٠٤٠م، الى اثنين واربعين سنة على انه من اكثر عهود الدوله الغزنوية عنايه في جعل منصب الوزارة من اهم وأخطر المناصب السياسية والادارية في الدولة، بالاضافة الى ما تميز به هذا العهد من تطبيق مبدأ الشورى في اختيار الوزراء من خلال المجالس الشورية المضطلعة بالحل والعقد السياسي.

سادساً:- كشفت لنا هذه الدراسة عن مجموعة من الوزراء، اذا لم يفوقوا شأناً وقدراً وزراء الدولة العباسية، فانهم لايقلوا عنهم براعة وحسن تدبير في ممارسة العمل السياسي من خلال تمثيلهم لهذا المنصب الوزاري، بل ومن وزراء الدوله الغزنوية من فاق وزراء الدوله العباسية كفاءةً وبراعة كالوزير احمد حسن الميمندي.

الهوامش

(١) حفلت الدولة العباسية بمجموعة من الوزراء كان لهم دورهم الكبير في نهضة الخلافة العباسية، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، ابي العباس حفص سليمان الخلال، وابو ايوب سليمان المورياني الخوزي، والربيع بن يونس، وابي عبد الله بن يسار الطبراني، ويعقوب بن داوود واحمد مؤيد الدين ابن العلقمي وغيرهم (د. فاروق عمر: الجذور التاريخية للوزارة العباسية: ١٩٨٦) اما من اشتهر من الوزراء في عهد بني بويه، ابو الفضل بن العميد، وابو الفتح بن العميد، والصاحب بن عباد، وابو نصر سابور بن اردشير وغيرهم (الزهراني: نظام الوزارة في الدولة العباسية: ١٩٨٦، ٩٩-١١٥) اما وزراء الدولة السلجوقية فكان منهم عميد الملك الكندري ونظام الملك الطوسي وابو شجاع الروذراوري، وكمال الملك السميرمي، وعون الدين بن هبيرة (الزهراني: ١٩٨٦، ١٤١-١٦٤).

(٢) لقد خدم الخواجه احمد عبد الصمد الوزارة بامر من السلطان مسعود الغزنوي سنة ٤٢٢هـ/١٠٣١م (البيهقي: ١٩٨٢: ٢٠٠) وظل في هذا المنصب حتى وفاة السلطان المذكور سنة ٤٣٢هـ/١٠٤٠م، ثم انتقل الى وزارة السلطان مودود بن مسعود الغزنوي في نفس العام، وخدم هذه المؤسسة مدة عام، اذ في سنة ٤٣٣هـ/١٠٤١م غضب السلطان المذكور على الخواجة احمد عبد الصمد ووضعه في السجن في مدينة غزنة حتى مات [البدايوني: منتخب التواريخ جـ١: ص٤٧].

(٣) تعاملت الدولة العباسية مع من يرشح لمنصب الوزارة على مجموعة من الاعتبارات، كولاء الأشخاص المرشحين للوزارة للخلفاء العباسيين، فقد اختارت الدولة العباسية ابو سلمة حفص بن سليمان الهمذاني (الخلّال) لمنصب الوزارة ولأول مرة، لأنه قد لعب دوراً بارزاً في حركة الدعوة العباسية الأولى للقضاء على الامويين، حيث كان من جملة من موّلوا الدعوة من اموالهم الخاصة وساهموا بفعالية في ادارة تنظيمها السري اثناء فترة النضال السري ضد الخلافة

الاموية [د. فاروق: ١٩٨٦، ٢] كذلك كان للخبرة السياسية والادارية اساساً في اختيار الوزراء لدى الخلفاء العباسيين وعلى هذا الاساس اعتلى المورياني منصب الوزارة، التي اجتذبت خبرته وبراعتة وعمله كموظف قديم لدى الدولة الاموية، الخليفة العباسي المنصورة [الجهشياري:١٩٣٨، ٩٧-١٢٤]وأحياناً كان الخلفاء العباسيون يستشيرون المقربين اليهم فيمن يصلح لمنصب الوزارة، وهذا ما حدث عندما استوزر الخليفة القائم بأمر الله، ابا الفتح منصور بن احمد بن دارست سنة ٤٥٣هـ/١٠٦١م [البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق: ١٩٠٠: ٢١] وقد يحدث ان يختار الخلفاء الحجاب العسكريين لتقلد هذا المنصب بينما يرى البعض بأن (الوزارة) التي عهدت الى الربيع بن يونس (ت ١٧٠هـ) لم تكن في حقيقتها منصباً ادارياً بقدر ما كانت مرتبة في البلاط العباسي شبيهة بالحاجب الأول للخليفة (فاروق عمر: ٤٩] وفي بعض الاحيان كان السلطان السلجوقي يرشح شخصاً معيناً ليكون وزيراً للخليفة العباسي، فيوافق الخليفة على ترشيح السلطان او يرفضه كما حدث عندما رفض الخليفة القائم بأمر الله ترشيح السلطان ألب أرسلان لأبي العلاء محمد بن الحسن سنة ٤٦٤هـ/١٠٧١م [البنداري: ١٩٠٠: ٤٢] في حين قبل الخليفة المسترشد بالله سنة ٥١٦هـ/ ١١٢٢م ترشيح السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه لإمية بن نظام الملك واستوزره الخليفة فعلاً [ابن الاثير: ١/ ٦٠]

(٤) كان من المتبع لدى الدولة العباسية، والدولة البويهية والسلجوقية أن يختار الخليفة وزيره من بين المثقفين ثقافة ادبية [سرور: تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق: ٩١:٣٨] بينما د. الزهراني حدد من أي الطبقات ينبغي ان يكون الوزير، فجعله من طبقة الكتّاب، مبدياً رأيه بأن اختيار الوزير من هذه الطبقة بالذات يرجع الى ان الكاتب كان يتمتع بالاضافة الى ثقافته الادبية بخبرات ادارية اتيحت له عن طريق تدرجه في اعمال دواوين الدولة المختلفة بحيث اصبح على دراية تامة بالشؤون الادارية والمالية التي يرتكز عليها اساساً منصب الوزير [الزهراني: ١٩٨٦: ٨١].

(٥) يلاحظ ان الدول الاسلامية خلال القرن الرابع والخامس الهجري قد أولت منصب الوزارة اهتماماً كبيراً، دفع بالقائمين على الدولة من خلفاء وسلاطين الى وضع مراسم خاصة يوم تعيين الوزراء في الدولة، فلم تنفرد السلطة الغزنوية بهذا الاتجاه، بل سبقها لذلك الدولة البويهية، فأورد المؤرخ مسكويه التقليد المتبع عند بني بويه، لاسيما عند تعيين ابي الفضل العباس بن الحسن الشيرازي، وزيراً للأمير البويهي عز الدولة بختيار في سنة ٣٥٧هـ/٩٦٧م، اذ يقول: "وقلد ابا الفضل الوزارة، وخلع عليه القباء والسيف والمنطقة المحليين بالذهب وحمله على فرس بمركب ذهب، واقطعه اقطاعاً بخمسين الف دينار على رسم الوزراء، وضم اليه عدداً كثيراً من الديلم على رسم الوزراء". (مسكوية: تجارب الامم: ١٩١٤: جـ٢/ ٢٤٠-٢٤٢) (انظر الصابيء: ٣٥-٣٦)، اخذها عنه الزهراني: ١٩٨٦م: ٨٢). وفي العهد السلجوقي لم يتغير النظام المتبع.

(٦) اذا جعل سلاطين غزنة الوزير بمرتبة خليفتهم في الحكم، من خلال منحهم هذه الصلاحيات بمراسم عامة اقاموها في العاصمة غزنة، فاننا نرى هذه السياسة متبعة لدى الخلفاء العباسيين ايضاً، فهذا الناصر لدين الله كما يطلعنا المؤرخ ابن طباطبا العلوي (ت ٧٠٩هـ/١٣٠٩م) لما استوزر وزيره مؤيد الدين محمد بن القمي، يأمر بقراءة كتاب خطه بيده جاء فيه:-

بسم الله الرحمن الرحيم، محمد بن القمي نائباً في البلاد والعباد، فمن اطاعه فقد اطاعنا ومن اطاعنا فقد اطاع الله، ومن اطاع الله ادخله الجنة، ومن عصاه فقد عصانا، ومن عصانا فقد عصى الله، ومن عصى الله ادخله النار".

(الفخري في الآداب السلطانية: ١٣٤٠هـ القاهرة: ١١٠).

(٧) اطلق لقب الخواجه على الحاجب، وعلى رئيس ديوان الانشاء (البيهقي: ٥٦٢) وعلى العارض (قائد الجيش) [البيهقي: ٥٦٣].

والخواجة: فارسية وتعني الكبير او الثري او الوزير. (المعجم الذهبي: ١٩٨٠، ص٣٤٣).

(٨) تكاد لا تخلو صفحة من صفحات تاريخ البيهقي من ذكر كلمة الاستاذ الرئيس التي كان ينعت بها الوزراء في الدولة، وهذا اللقب كان احياناً يطلق على ابن مشكان (رئيس ديوان الانشاء) لأهمية هذا المنصب، اما بالنسبة لهذه الكلمة "الاستاذ" فهي معربة، لأنه يقال انه ليس في اللغة العربية كلمة عربية اصلية تجتمع فيها الذال والسين (انظر القاموس المحيط مادة سبذة)، ويعيدها د. حسن باشا الى الاصول الفارسية والتي تعني السيد او المشهور بعمله (حسن باشا: ١٩٦٥: جـ١/٥٩-٦٠) واستعملت كلمة استاذ في الدول الاسلامية بدلالات وظيفية مختلفة، واكثر ما استخدم في العصر العباسي وبخاصة عصر الغزنويين والسلاجقة، للدلالة على بلوغ مرتبة رفيعة في الدولة، كذلك للدلالة على الرئاسة وبخاصة بين الموظفين من غير العسكريين. وللاطلاع على نشأة هذه التسمية وتطورها في التاريخ الاسلامي ايام العباسيين والفاطميين والمماليك راجع الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية، د. حسن باشا، جـ١، ص٥٩-٦٣).

(٩) وقد أعاد البيهقي اصل هذه التسمية، الى السلطان مسعود الغزنوي التي ارسلت الى (ابي نصر مشكان) صاحب ديوان الانشاء، وهو يومئذٍ في اقليم خوارزم (ص٣٩٠).

(١٠) لم يوجد هذا اللقب في الدول الاسلامية الأخرى غير الغزنوية، لكن هناك تسميات اقتصرت على العميد وعلى الشيخ، ففي مصر في عهد الطولونيين اطلق اسم العميد على رئيس القرية او البلدة (حسن: ٢/٧٩١) كما نعت به عدد من الوزراء، كذلك اطلق اسم الشيخ في دولة بني حفص بافريقية على وزير الرأي والمشورة الذي كان له الرئاسة، وكان له النظر في الولايات والعزل وقود العساكر والحروب. (ابن خلدون: المقدمة: ٢٦٧-٢٦٨) (حسن باشا: ٢/٦٣٢).

(١١) حمل السلطان محمود الغزنوي اكثر من ست عشرة حملة عسكرية مظفرة على اقاليم الهند الشمالية، استطاع من خلالها احتواء شمال شبه القارة الهندية،

كاقليم البنجاب والسند وبلوجستان وكشمير، وضمن بذلك سيادة المسلمين على الهند قروناً كثيرة، وللمزيد من المعلومات عن فتوحات السلطان محمود الغزنوي راجع:

(majumder, An Advanced History of India, (calcutta, 1983, pp-267-268.)

(Ellphinstone, The history of India, (1874, London) (Pp.323-351)

(K.ALi: Anew history of India- Pakistan,(London. 1980) (PP.20-28)]

(Malleson: History of Afgahanistan, (Peshawar, 1984) (PP.53-97)

(١٢) كالعتبي (ت ٤٢٨هـ/١٠٣٦م)، البيهقي (ت ٤٧٠هـ/١٠٧٧م)، الجوزجاني (ت ٦٥٨هـ/١٢٦٠م)، الطوسي (ت ٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، البدايوني، ابن الاثير(ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م)،والفردوسي(ت٤١١هـ/١٠٢١م).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابن الأثير، عز الدين ابي الحسن عبدالواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) ، **الكامل في التاريخ**، ١٣ جزء، بيروت ١٣٩٩/١٩٧٩م.

الباشا، حسن. **الفنون الاسلامية والوظائف على الاثار العربية**، القاهرة ١٩٦٥.

البيهقي، محمد بن حسن (ت ٤٧٠هـ/١٠٧٧م)، **تاريخ البيهقي**، نقله الى العربية عن الفارسية، يحيى الخشاب وصادق نشأت، بيروت، ١٩٨٢م.

البيروني، ابو الريحان محمد بن احمد (ت ٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م)، **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، ليندل ١٨٧٨م.

- **الجماهر في معرفة الجواهر**، حيدر أبار الدكن (الهند) ١٣٦٥هـ.

ابن تغري بردي (ت ٨٤١هـ/١٤٦٣م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، مصر، ١٩٧١م.

ابن الجوزي، ابو الفرج عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ/١٢٠٠م) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ١٨ جزء، دائرة **المصارف الضمانيه**، حيدر أباد (الهند) ١٣٥٨هـ.

ابن خلدون، عبدالرحمن الحضرمي (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، **كتاب العبر وديوان المبتداء والخبر**، بيروت، ١٩٧٩م.

الزهراني، محمد. **نظام الوزارة في الدولة العباسية، العهد البويهي والسلجوقي، ٣٣٤هـ/ ٩٥٠هـ**، بيروت، ١٩٨٦م.

الطوسي، نظام الملك (الوزير) (ت ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م)، **سياسة نامه او سير الملوك**، نقله الى العربية يوسف بكار، الدوحه، ١٩٨٧.

العتبي، ابو نصر محمد بن عبدالجبار (ت ٤٢٨هـ/١٠٣٦م)، **تاريخ يميني**، جزءان، القاهرة ١٢٨٦هـ.

عمر، فاروق، **الجذور التاريخية للوزارة العباسية**، بغداد، ١٩٨٦م.

الفردوسي، ابو القاسم (ت ٤١١هـ/١٠٢١م)، **الشاهنامه**، ترجمة الفتح بن علي البنداري، علق عليها عبدالوهاب عزام، القاهرة ١٩٣٢م.

ابن كثير، عماد الدين ابو الفداء القرشي (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، **البداية والنهاية**، ١٤ جزء، بيروت ١٩٧٧م.

الماوردي، علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، **الاحكام السلطانية**، القاهرة ١٣٩٤م.

– **الوزارة (آداب الوزير)**، تحقيق فؤاد عبدالمعطي، الاسكندرية، ١٩٧٦م.

الندوي، عبدالحي. **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، الجزء الثاني، حيدر آباد الدكن (الهند)، ١٥٣٠/١٩٣١.

المراجع الاجنبية

AL- Badaoni, Abdul AL-Qadir mulukshah. *Muntakhab-ut- Tawarikh*, tr.From Persian into English, vol. I, by S. A.Ranking, vol. II, by W.H. lowe and vol. III, by sir Haig (lst ed. Karachi1968) (clacutta. 1884, 1924)

Maulana Minhajuddin Abu Aumar Al- Juzjani: *Tabqat-i- Nasiri, AGeneral Historly of muhammadan dynasties of Asia From. A.H. 194 (A.D. 810)to A.H. 658 (A.D.1260)and the irruption of the infidel (Mughals into Islam*, tr. From original persian manuscript, by Major Raverty Two vols. (New delhi, 1970)

Mohammed Qasim Ferishta.*Tarikh Ferishta*, tr. by J. Briggs, entitled History of the rise of the Mahammedan power in India tills the year A.D 1612, III, vols. (London, 1829) (Lahore, 1866).

Qureshi, I. H:*The Administration of the sultanate of delhi*. 4th. ed. (Karachi, 1958)

Tripathi, R. P: *Some Aspects of MuslimAdministration*. (Allahabad, 1978)

Muhammed Habib: *Sultan Mahmoud of Ghaznin*, (Lahore, 1st. ed. 1978)

Lane- poole's: *The Medieval India under Mohammadan rule, A.D 712-1764*. (Lahore, 1979)

Meyer, M.W: *South Asia, A short history of the Sub- Continent*, (New Jersy, 1976)

Mallesion, G.B: *History of Afghanistan*, (Peshawr, 1984).